

كتاب
اسرار العربية
تأليف

كمال الدين ابي البركات عبد الرحمن بن
محمد بن ابي سعيد الانباري النحوي
رحمه الله

طبع
في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل
سنة ١٨٨٦ المسيحية المطابقة سنة ١٣٠٣ الهجرية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وتهم بالخير

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري النخوي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء ومانح العطاء ذي الجود والابداء والاعادة والابداء المتوحد بالاحدية القديمة المقدسة عن الحين والفناء اهل الصفات الازلية المنزهة عن الزوال والفناء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العريضة كثيرا من مذاهب النخويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيّين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل ووضحت فساد ما عداه بوضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعفته من الاسهاب والتطويل وسهلت على المتعلم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

ين قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جنس واحد كلمة كقولك نبيقة ونبيق ولبن وثقة وثفن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المفيد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لاننا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

هذه الاقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط
 فلما عبر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دلّ على أنّه ليس الا هذه الاقسام
 الثلاثة فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف فيه النحويون فذهب
 البصريون الى أنّه سمي اسما لوجهين احدهما أنّه سَمَا على مِثَالِهِ وعلا على ما
 تحته من معناه فسُمي اسما لذلك والوجه الثاني انّ هذه الاقسام الثلاثة لها
 ثلث مراتب فمنها ما يُخْبَر به ويُخْبَر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر
 عنه وهو الحرف نحو هل وبلى وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به
 ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سَمُوْا الاّ انهم حذفوا
 الواو من آخره وعوّضوا الهزة في اوّله فصار اسما ووزنه اقْعَ لانه قد
 حذف منه لامه الّتي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى أنّه سمي اسما
 لانه سَمَ على المسمي يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الاّ انهم
 حذفوا الواو من اوّله وعوّضوا مكانها الهزة فصار اسما ووزنه اَعْلَ لانه
 قد حذف منه فاءه الّتي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما ذهب اليه الكوفيون وإن كان صحيحا من جهة المعنى الاّ أنّه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك تقول في
 تصغيره سُمِيْ نحو حِنُوْ وحَنِيْ وقِنُوْ وقَنِيْ ولو كان مأخوذا من السمة
 لوجب ان تقول وسم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة
 فلما قيل سُمِيْ دلّ على أنّه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه
 سَمُوْا الاّ أنّه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِّد وهَيِّن ومَيِّت والاصل فيه سَمُوْد
 وهَيُون ومَيُوت الاّ أنّه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء

الى الواو لان الياء اخفت والواو انقل فلما وجب قلب احدهما الى
 الآخر كان قلب الواو التي هي انقل الى الياء التي هي اخفت اولى والوجه
 الثاني انك تقول في تكسير اسماء نحو حِنُوْ وأَحْنَاءُ وَقِنُوْ وإِقْنَاءُ ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دل
 على انه من السموات لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حِذَاءُ وكِشَاءُ وَسَمَاءُ
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وفيل قلبت الفا لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتدوا
 بها فقلبوا الواو الفا فاجتمع الفان الف زائدة والـف منقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة
 اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل اسميته دل على
 انه من السموات لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويغزى
 ويشقى والاصل يدعو ويغزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فاما نغازيت وترجيت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لان الاصل في
 تفاعلت فاعلت وفي تنعلت فعّلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تفاعلت وتفعّلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فاءه الا
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من ينو عوضوا الهمزة في اوله

فقالوا إِنَّ وَلَبَّأَ حَذَفُوا الواو التي هي الناء من عدة ونحو ذلك لم يعوضوا
 الهزة في أوله فلَبَّأَ عوضوا الهزة هاهنا في أوله دلّ على أن الأصل فيه
 سَبَّوْكَأَنَّ الأصل في إِنَّ يَبْوَأَ أَنَّهُمْ لَبَّأَ حَذَفُوا الواو التي هي اللام
 عوضوا الهزة في أوله فقالوا إِسْمٌ فدلّ على أنه مشتق من السَبَّوْ لا من السِمْة
 ومما يؤيد أنه مشتق من السَبَّوْ لا من السِمْة أنه قد جاء في اسم سُئَى على
 وزن مُدَى والأصل فيه سَبَّوْأَ أَنَّهُ لَبَّأَ تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها قلبوها
 الناء وحذفوا الألف لسكونها وسكون التنوين فصار سُئَى وفي الاسم خمس
 لغات إِسْمٌ وَأُسْمٌ وَسِمٌ وَسَمٌ وَسُئَى قال الشاعر
 باسم الذي في كلِّ سورة سُمُهُ

وقال الآخر

وَعَامُنَا أَعْجَبَنَا مَقْدَرُهُ يُدْعَى أَبَا السَّمْعِ وَقِرْضَابِ سِمُهُ

وقال الآخر

وَاللَّهُ أَشْمَاكَ سُئَى مُبَارَكَا أَتَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَكَا

وكسرت الهزة في إِسْمٍ لِحَا لِكْسَرَةِ سِينِهِ فِي سَبَّوْلَانِهِ الْأَصْلَ وَضُمَّتْ الهزة
 فِي أُسْمٍ لِحَا لِضَمِّ سِينِهِ فِي سَبَّوْلَانِهِ أَصْلُ ثَانٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ١٥
 اللَّغَتَانِ الْأُخْرَيَانِ وَهِيَ سِمٌ وَسَمٌ فَانْتَهَا حَذَفَتْ لَامَهُمَا وَبَقِيَتْ فَاوُّهُمَا عَلَى
 حَرَكَتَيْهَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَوزن أُسْمٍ بِضَمِّ الهزة أُفْعَ وَوزن سِمٌ فَعَّ وَوزن
 سَمٌ فَعَّ وَوزن سُئَى فُعْلٌ فَان قِيلَ مَا حَدَّ الْأِسْمَ قِيلَ كُلُّ لِنَظْمَةٍ دَلَّتْ
 عَلَى مَعْنَى تَحْنِهَا غَيْرَ مُقْتَرَنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَكَانَ ذَلِكَ
 الْمَعْنَى شَخْصًا أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ وَقِيلَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَعْرَابُ أَوَّلَ وَضَعِهِ وَقَدْ ٢٠
 ذَكَرَ فِيهِ الْخَوْبِيُّونَ حَدُودًا كَثِيرَةً تَنِيْفٌ عَلَى سَبْعِينَ حَدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ
 لَا حَدَّ لَهُ وَلِهَذَا لَمْ يَجِدْهُ سَبَبِيَّةً وَإِنَّمَا أَكْثَرُ فِيهِ بِالْمِثَالِ فَقَالَ الْأِسْمُ رَجُلٌ وَقَرَسٌ
 فَان قِيلَ مَا عَلَامَاتُ الْأِسْمِ قِيلَ عَلَامَاتُ الْأِسْمِ كَثِيرَةٌ فَمِنْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ
 نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْغَلَامِ وَمِنْهَا التَّنْوِينُ نَحْوُ رَجُلٍ وَغَلَامٍ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْحِجْرِ

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
 نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
 نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَنَادُوا
يَا مَالُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعَمِير في تصغير زيد
 و عمرو ومنها النسب نحو زَيْدِي وعَمْرِي في النسب إلى زيد و عمرو ومنها
 الوصف نحو زيد العاقل ومنها ان يكون فاعلا او مفعولا نحو ضرب زيد
 عمرا ومنها ان يكون مضافا اليه نحو غلامُ زيد و ثوبُ خَزٍّ ومنها ان يكون
 مخبرا عنه كما بيناه فانه معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلا
 قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى انك اذا قلت ضَرَبَ دَلٌّ على
 نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لانهم يسمون
 الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حد
 الفعل قيل حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل
 وقيل ما أُسْنِدَ الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حده النحويون ايضا حدودا
 كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
 ١٠ والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والفاء وواو
 نحو قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
 ان الخفيفة المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو
 ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
 يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبئس وعسى وليس
 ٢٠ وفعل التعجب وحبنا وفيها كلها خلاف ولها كلها ابواب نذكر ما فيها ان
 شاء الله تعالى فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو
 الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسمي حرفا لانه يأتي في طرف
 الكلام فان قيل فما حده قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
 ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فان قيل فيالى كم ينقسم

الحرف قيل الى قسمين مُعْمَلٌ ومُهْمَلٌ فالمعمل هو الحرف المختص بحرف
 الجزم وحرف الجزم والمهمل غير المختص بحرف الاستفهام وحرف العطف
 ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
 والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
 ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
 لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ
 والمعنى فنحو ليت فتقول ليت زيدا منطلق فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت
 المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
 فلانها ادخلت في الكلام معنى التثنية واما ما يغير اللفظ دون المعنى فمن
 ان تقول إن زيدا قائم فان قد غيّرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
 الخبر ولم يغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
 معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو هل زيد قائم فهل قد غيّرت
 المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
 الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
 دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
 والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولهم لا يدعى لزيد فاللام هاهنا غيّرت
 اللفظ لجرها الاسم وغيّرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم يغير الحكم
 لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
 قبل دخولها فلم يغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لفظا ولا معنى
 فنحو اللام في قوله تعالى إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
 وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
 غيّرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
 واما ما لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما فنحو ما في قوله تعالى قَبِيهَا رَحْمَةٌ مِّنَ
 اللَّهِ لَئِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُمْ فَاهَا هَا هَا مَا غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما لان التقدير فبرحمة

من الله لنت لهم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف تبيع الاحمرين ودخول حرف الجر عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجر انما جاء شاذًا والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال هي حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا وانا دي زيدا فصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يخلو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون
 على مثال قَعَلَ كضَرَبَ او على قَعَلَ كمكثَ او على قَعَلَ كسيع وعلم وكيف
 على وزن قَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة
 والنون والتاء والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن
 فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم قدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انها قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانه لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه ١٠ فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب ففيه ١٠ ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن حجته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الثيب ثعرب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حاسم آية نأولها منا تقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق اواخر الكلم من قولهم عربت معدة الفصيل اذا تغيرت فان قيل العرب في قولهم عربت معدة الفصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربته وهو فسادُه وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

الرجل اذا ازلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى إِنَّ
السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا اِي اُزِيلُ خَفَاءَهَا وهذه الهمزة نسبي همزة السلب
والوجه الثالث ان يكون سمي اعرابا لان المعرب للكلام كانه يتعجب الى
السامع باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا كانت متعجبة الى زوجها قال الله
. تعالى عُرْبًا أَتْرَابًا اِي متعجبات الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه
يتعجب الى السامع باعرابه سمي اعرابا واما البناء فهو منقول من هذا البناء
المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حد الاعراب والبناء قيل اما
الاعراب فحدّه اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
واما البناء فحدّه ازوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم ألقاب
الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء واللقاب الاعراب
رفع ونصب وجرّ وجزم واللقاب البناء ضمّ وفتح وكسر ووقف وهي وإن
كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
قيل لانه ليس الا حركة او سكون فالحركة ثلاثة انواع الضمّ والفتح والكسر
فالضمّ من الشفتين والفتح من اقصى الحلق والجهر من وسط الفم والسكون
هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
البناء اصل لحركات الاعراب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
بعض النحويين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء
فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للافعال والحروف
وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل
وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
حالتها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا
مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ الا ترى انك تقول في حدّ الاعراب هو اختلاف او اخر الكلم باختلاف العوامل وفي حدّ البناء لزوم او اخر الكلم بحركة او سكون ولا خلاف ان الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ والذي يدل على ذلك ان هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدل على ان الاعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا اضافة هذه الحركات الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت الحركات انفسها هي الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة الشيء الى نفسه لا تجوز الا ترى انك لو قلت حركات الحركات لم يجر فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دل على انها غيرها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب العرب والمبني

ان قال قائل ما العرب والمبني قيل اما العرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة والنون والتاء والياء فان قيل لم زيدت هذه الحروف دون غيرها قيل الاصل ان تزداد حروف المد واللين وهي الواو والياء والالف الا ان الالف لها لم يمكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون الا ساكنة ولا بتداء بالساكن محال ابدلوا منها الهزة لقرب مخرجيهما لانها هواء ان يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا لها لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا

منها التاء لأنها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث ونجاء ونخمة ونهمة
 وتيقور وتولج قال الشاعر مُخَذَّذًا فِي ضَعَوَاتٍ تَوَلَّجًا وهو بيت الصائد
 والاصل وراث ووجاه ووخة ووهمة وويقور لانه من الوقار وولوج لانه
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاهنا واما
 الياء فزيدت لانها لم تعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو
 واما النون فانها زيدت لانها نشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدم الهزة ثم النون
 ثم التاء ثم الياء وذلك لان الهزة للمتكلم وحده والنون للمتكلم ولمن معه
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف
 في اول الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في
 الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس
 بأصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
 والحروف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولية
 والاضافة فلوم تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيدا لكنت
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستنهما عن اي شيء منه حسن فلوم
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستنهام واشتهبت هذه
 المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والحروف فانها
 تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث
 لبسا فيها والاعراب زيادة والحكيم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا
 كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب
 قيل انها حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لانه يشابه

اخاء ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول
 انه يكون شائعا فيتخصص كما ان الاسم يكون شائعا فيتخصص الا ترى انك
 تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف
 اختص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فاذا ادخلت
 عليه الالف واللام اختص برجل بعينه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما
 ان الاسم اختص بعد شياعه فقد شابه من هذا الوجه الوجه الثاني انه
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا
 يقوم كما تقول ان زيدا لقائم ولام الابتداء تختص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك ان فعل الامر
 والفعل الماضي لما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى
 انك لو قلت لاكرم زيدا يا عمرو او ان زيدا لقام لكان خلفا من الكلام
 والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجة استحق
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم والكل واحد من هذه الانواع
 عامل يختص به واما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون فذهب البصريون
 الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتداء فكما
 ان الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا ينتقض بالفعل
 الماضي فانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قيل انها لم يرتفع لانه لم يثبت له
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه

بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الاعراب للمشابهة التي ذكرناها
 قبل فبان الفرق بينها وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل
 الناصبة والجازمة فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن
 عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول الجوازم دلّ على أن الزائد ليس هو العامل وأما
 قول الفراء فلا ينفك من ضعف وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب
 والجزم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة والرفع
 قبل النصب والجزم فلماذا كان هذا القول ضعيفا وأما عوامل النصب فنحو
 ١٠ أن وإن وكى وأذن وحتى وأما عوامل الجزم فنحو لم ولها ولأم الأمر ولا في
 التهي ولعوامل النصب والجزم موضع تذكرها فيه إن شاء الله تعالى وأما
 المبني فهو ضدّ المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير المتمكن فنحو مَنْ
 ١٠ وَكَمْ وَقَبْلُ وَتَعْدُ وَأَيْنَ وَكَيْفَ وَأَمْسٍ وَهَؤُلَاءِ وَإِنَّمَا بُنِيَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِأَنَّهَا
 اشبهت الحروف ونضمت معناها فأما من فإنها بنيت لأنها لا تخلو إما
 أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة فإن كانت
 استفهامية فقد نضمت معنى حرف الاستفهام وإن كانت شرطية فقد نضمت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة
 ٢٠ وبعض الكلمة مبني وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة
 وأما كم فإنها بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية فإن
 كانت استفهامية فقد نضمت معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية فهي
 نقيضة رَبِّ لَأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهُمْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضِدِّهِ كَمَا
 يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ وَأَمَّا مَنْ وَكَمْ فَبُنِيَتْ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ وَلَمْ

يعرض فيها ما يوجب بناءها على حركة فبئيا على الاصل وأما قَبْلُ وَبَعْدُ
فإنها بنيا لأن الاصل فيها ان يستعلا مضافين الى ما بعدها فلما اقتطعا عن
الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة مبني قال الله تعالى لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وإنها
بنيا على حركة لأن كل واحد منها كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
ان يبنيا على حركة تميزا لهما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو مَنْ وَكَمْ وقيل
إنها بنيا على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلر
كانت الحركة ضمة قبل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف اليه بنيا
على اقوى الحركات وهي الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لها والوجه
الثاني إنها بنوها على الضم لأن النصب والمجرى يدخلها نحو جئتُ قبلك ومن
قبلك وأما الرفع فلا يدخلها البتة فلو بنوها على الفتح والكسر لالتبس حركة
الاعراب بحركة البناء فبنوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء وأما آيَنَ وكيفَ فإنها بنيا على الفتح لأنهما
تضئتا معنى حرف الاستفهام لأن ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن
الحال فلما تضئتا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وإنها بنيا على حركة
لا لتقاء الساكنين وإنها كانت الحركة فتحة لأنهما اخفت الحركات وأما
أَمْسَ فإنها بنيت لأنها تضمّنت معنى لام التعريف لأن الاصل في امسِ الأمس
فإنما تضمّنت معنى اللام تضمّنت معنى الحرف فوجب ان تبني وإنها بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وإنها كانت الحركة كسرة لأنها الاصل في
التعريك لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل أمس معدولة عن لام
التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَدُّ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي قُعْسَا

يَا كُلَّنْ مَا فِي رَحْلَيْنِ هَمْسَا لَا تَرُكْ اللَّهُ لَهْنٌ ضِرْسَا

وأما هاولاء فإنها بنيت لتضمّنها معنى حرف الإشارة وإن لم يُنطق به لأن

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والني والتثني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضموا هاؤلاء معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلاء ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمينها معنى حرف التعجب وان لم يكن لها حرف ينطق به لان الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضموا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فاما الفعل الماضي فنحو ذَهَبَ وَعَلِمَ وَشَرَفَ وَاسْتَخْرِجَ وَدَحْرَجَ وَاحْرَجْنِمَ واما فعل الامر فنحو اِذْهَبْ وَاَعْلَمْ وَاَشْرَفْ وَاَسْتَخْرِجْ وَدَحْرِجْ وَاَحْرَجْنِمِ وسنذكره لم يبي الفعل الماضي على الفتح ولم يبي فعل الامر على الالف وخلاف النحويين فيه في باب ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلاهما مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على اصلها في البناء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عُرْف النحويين ما لم يكن آخره الفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رَجُلٌ وَقَرَسٌ وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زَيْدٌ ورَأَيْتُ زَيْدًا ومررت بزيدٍ وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يسمى ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأنَّ اَوَّلَ ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا ترى انهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها وكذلك

حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الخيشوم
وانه لا معتد له في المحلق فاشبه الالف اذ كان حرفا هو آيّا فان قيل
فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاختف عليهم والامكن عندهم وذهب بعضهم
الى انه دخل فرقاً بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله
المجرّ مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
فمنع من التنوين ومن المجرّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب
بعضهم الى انه منع المجرّ لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جرّ ولا تنوين
فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سمي المتمكّن ولا يُسمّى امكن وكلّ امكن
متمكّن وليس كلّ متمكّن امكن فان قيل فلم يدخل المجرّ مع الالف واللام
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعتل ما كان آخره الفا
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور فالمنقوص ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
سمي منقوصاً قيل لانه نقص الرفع والمجرّ نقول هذا قاض يا فتى ومررت
بقاض والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استثقلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء
الساكنين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه فلما وجب حذف احدها كان
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى

وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدها كان
 حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى وأما إذا كان منصوباً
 فهو بمنزلة الصحيح لثمة الفتحة فان قيل الحركات كلها تُستقل على حرف العلة
 بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بَوَبَ وَنَبَبَ ألا أنهم استقلوا الفتحة
 على الواو والياء فقلبوها كل واحدة منها الفاء فبقيت الفتحة في هذا البحر لازمة
 ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاضٍ فإنها عارضة وليست بلازمة
 فلها المعنى استقلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاضٍ فإن
 وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط
 الياء وإثباتها واختلف النحويون في الأجود منهما فذهب سيبويه إلى أن
 حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل
 وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء إنما حذفت لأجل
 التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء قوله
 تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان
 منصوباً أبدلت من تنوينه الفاء كسائر الأسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت
 ٢٠ قاضياً كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الفاء ولم كان حكمه في الوصل
 حكم ما ليس فيه الفاء ولم في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان
 لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والمجرور إثبات الياء وحذفها وإثباتها أجود
 الوجهين لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام فإذا زال علة
 إسقاط الياء وجب أن تثبت وكان بعض العرب يقف بغير ياء وذلك
 ٢٠ أنه قدّر حذف الياء في قاضٍ ونحوه ثم أدخل عليه الألف واللام وبقي
 المحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القراء في قوله تعالى
 أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ فَإِنْ كَانَ منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا
 بالياء قال الله تعالى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وذلك لأنه تنزل بالحركة منزلة
 المحرف الصحيح فيخص بها من المحذف وأما المنصور فهو المختص بألف مفردة

في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والآخرى وسمي مقصورا لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حبست والقصر الحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ اي محبوسات
وقال الشاعر

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّيْتُ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَبَّيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطِيئَةِ شَرُّ النِّسَاءِ الْجَائِرِ

ويروى قصورة والبهائر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورخي ورأيت عصا ورخي
ومررت بعصا ورخي والاصل فيه عَصَوٌ وَرَخِيٌّ إِلَّا أَنْ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَهَا تَحْرُكَا
وَانْفِخَ مَا قَبْلَهَا قُلُوبَا الْفَيْنِ وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضي فإن وقفت على شيء
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى
ان الوقف في حالة الرفع والجرح على الالف المبدلة من الحرف الاصلي وفي
حالة النصب على الالف المبدلة من التنوين حملا للعتل على الصحيح وذهب
ابو عثمان المازني الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من
التنوين لانهم انما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤدّي الى
الالف التي هي اخف الحروف ولم يُبدلوا في حالة الرفع والجرح لانه يُفْضِي
الى الثِقَلِ وَاللَّسِ وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا
يكون الا مفتوحا فابدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلًا ولا يجلب إيسا وذهب
ابو سعيد السيرافي الى ان الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبدلة من
الحرف الاصلي وذلك لان بعض القراء يُبَدِّلُونَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ أَجِدُ عَلَى
النَّارِ هُدًى ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت هاهنا إمالتها الا ترى
انك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الامالة
هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي لا من التنوين وغير المنصرف

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حيلي وبشري وسكري وثبت فيه الالف
 وصلا ووقفنا اذ ليس يلحقها تنوين تُحذف من اجله فإن لقيها ساكن من كلمة
 اخرى حُذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم أُعربت الاسماء الستة المعتلة
 بالحروف وهي اسماء مفردة قيل انها اعربت بالحروف توطئة لما يأتي
 من باب الثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه
 الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه
 الاضافة فوك وذومال والاضافة فرع على الأفراد كما ان الثنية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 من غيرها ولما وجب ان تُعرب بالحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجزم وذهب الكوفيون الى ان الواو والضمة قبلها
 علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجزم فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا فساد في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت
 ابوك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فنقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف نشأت عن
 إشباع الحركات كقول الشاعر

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَقُّينَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُور
 وَأَنْتَ حَيْثُمَا يَتَنَ الْهَوَى بِصَرَى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ
 اراد فَأَنْظُرُ فَأَشِيعَ الضَّمَّةُ فَنشأت الواو وكما قال الآخر في إشباع الفتحة
 وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ بِمَنْتَزَاحِ
 اراد بمَنْتَزَحِ فَأَشِيعَ الْفَتْحَةُ فَنشأت الالف وقال الآخر في إشباع الكسرة
 تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّبَارِيفِ
 اراد الصِّبَارِيفِ فَأَشِيعَ الْكُسْرَةُ فَنشأت الياء والشواهد في إشباع الضمة
 وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ أَنَّمَا
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَهَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا أَبَوَهُ وَرَأَيْتَ أَبَاهُ ١٠
 وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُكَ وَرَأَيْتَ أَبُكَ وَمَرَرْتُ
 بِأَبُكَ مِنْ غَيْرِ وَاوْ وَلَا الْفَ وَلَا يَاءَ وَيَحْكِي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتَ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ
 وَالْجَزْرِ كَقَوْلِهِ * إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ ١٠
 الْأَوَّلُ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَفْصًى فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

الباب الخامس

باب الثنية والجمع

ان قال قائل ما الثنية قيل الثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين وأصل
 الثنية العطف تقول قام الزيدان وذهب العمران والأصل قام زيد وزيد
 وذهب عمرو وعمرو إلا أنهم حذفوا أحدها وزادوا على الآخر زيادة دالة
 على الثنية للإيجاز والاختصار والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم
 يفتكون الثنية في حال الاضطرار ويعدلون عنها إلى التكرار كقول الشاعر

كَأَنَّ بَيْنَ فَكَّهَا وَالتَّكَّ فَارَةً مَسَكٍ ذَبَحَتْ فِي سُكِّ

وقال الآخر

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالمُخْلَفِ كَثَّةٌ أَفْعَى فِي بَيْسٍ قُفَّتْ

وقال الراجز لَيْتُ وَآيْتُ فِي مَجَالِ صَنْكٍ ارَادَ لَيْثَانِ الْآ أَنَّهُ

عدل الى التكرار في حالة الاضطراب لانه الاصل فان قيل ما الجمع قيل

صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والاصل فيه ايضا العطف

كالثنية الا انهم لما عدلوا عن التكرار في الثنية طلبا للاختصار كان ذلك

في الجمع اولى فان قيل فلم كان اعراب الثنية والجمع بالحروف دون

الحركات قيل لان الثنية والجمع فرع على المفرد والاعراب بالحروف

فرع على الحركات فكما أعرب المفرد الذي هو الاصل بالحركات التي هي

الاصل فكذلك أعرب الثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي

فرع فأعطي الفرع الفرع كما أعطى الاصل الاصل وكانت الالف والواو

والياء اولى من غيرها لانها اشبه بالحروف بالحركات فان قيل فلم خصوا

الثنية في حال الرفع بالالف والجمع السالم بالواو واشركوا بينهما في الجر

والنصب قيل انما خصوا الثنية بالالف والجمع بالواو لان الثنية اكثر

من الجمع لانها تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل وعلى الحيوان وعلى

غير الحيوان من الجادات والنبات بخلاف الجمع السالم فانه في الاصل

لاولى العلم خاصة فلما كانت الثنية اكثر والجمع اقل جعلوا الاخف وهو

الالف للاكثر والانتقل وهو الواو للأقل ليعادلوها بين الثنية والجمع وانما

اشركوا بينهما في النصب والجر لان الثنية والجمع لهما ستة احوال وليس إلا

ثلاثة احرف فوقعت الشركة ضرورة فان قيل هل النصب محمول على الجر

او الجر محمول على النصب قيل النصب محمول على الجر لان دلالة الياء

على الجر اشبه من دلالتها على النصب لان الياء من جنس الكسرة والكسرة

في الاصل تدل على الجر فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم حمل النصب على

المجرّدون الرفع قيل لخمس أوجه الوجه الأوّل أنّ المجرّد النمر للأسماء
 من الرفع لأنّه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على أحدها كان جملة
 على الألف الأولى من جملة على غيره والوجه الثاني أنّها يقعان في الكلام فضلة
 ألا ترى أنّك تقول مررت فلا تقتصر إلى أن تقول يزيد أو نحوه كما أنّك
 إذا قلت رأيت لا تقتصر إلى أن تقول زيدا أو نحوه والوجه الثالث أنّها
 يشتركان في الكناية نحو رأيتك ومررت بك والوجه الرابع أنّها يشتركان
 في المعنى تقول مررت يزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس
 أنّ المجرّد أخفّ من الرفع فلما أرادوا الحمل على أحدها كان الحمل على
 الأخفّ أولى من الحمل على الأثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو أنّ
 النصب من أقصى الحلق والمجرّد من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان
 النصب إلى المجرّد أقرب من الرفع لأنّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من
 الشفتين فلما أرادوا حمل النصب على أحدها كان جملة على الأقرب أولى
 من جملة على الأبعد والمجرّد أحقّ بصقّبه والذي يدلّ على اعتبار هذه
 المناسبة بينهما أنّهم لمّا حملوا النصب على المجرّد في باب التثنية واجمع حملوا
 المجرّد على النصب في باب ما لا ينصرف فإن قيل فما حرف الاعراب في
 التثنية واجمع قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب سيبويه إلى أنّ
 الألف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو
 العباس المبرد ومن تابعهما إلى أنّها تدلّ على الاعراب وليست بإعراب ولا
 حروف اعراب وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنّ انقلابها هو الاعراب وذهب
 قطرب والنّزّاء والزيادي إلى أنّها هي الاعراب والصحيح هو الأوّل وأمّا من
 ذهب إلى أنّها تدلّ على الاعراب وليست بحروف إعراب ففاسد لأنّه لا
 يخلو أمّا أن تدلّ على الاعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدلّ
 على الاعراب في الكلمة فلا بدّ من تقديره فيها فيرجع هذا القول إلى القول
 الأوّل وهو مذهب سيبويه وإن كانت تدلّ على اعراب في غير الكلمة فليس

بصحيح لأنه يؤدّي الى ان يكون الثنية والجمع مبنيين وليس بمذهب لقائل
 هذا القول والى ان يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤدّي
 الى ان يكون الثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع لأنه لم ينقلب عن غيره اذ
 ١. أوّل احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناءً الثنية والجمع
 في حال من الاحوال وأما من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب فظاهر
 الفساد وذلك لان الاعراب لا يخلّ سقوطه ببناء الكلمة ولو اسقطنا هذه
 الاحرف لبطل معنى الثنية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على
 انها ليست باعراب وانما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلم
 فتحوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول ان
 الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع
 اقل اعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والاقل الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني ان حرف الثنية لها زيد على الواحد للدلالة على
 الثنية اشبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء
 ٢. التأنيث بفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت الثنية اولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث ان بعض علامات الثنية الالف
 والالف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ففتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف إذ لا
 علة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين
 ٣. وذهب بعض النحويين الى انها تكون على ثلاثة اضراب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجالان وفرسان واما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجالان والفرسان واما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحيان

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها ريدت للفرق بين الثنية
والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثنية
وفتحوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما
مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون الثنية ويفتحوا نون الجمع
لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بثنية الصحيح الا ترى انك تقول
في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وايتهم
عندنا لئن االمصطفين الا خيار فلفظ مصطفىين كلفظ زيدين فلو لم يكسروا
نون الثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه الثنية فان قيل فهلا
عكسوا ففتحوا نون الثنية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلًا قيل
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثنية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما
قبلها فلم يستثقلوا الكسرة فيها واما نون الجمع فانها تقع بعد واو مضموم ما
قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختلفا لها الفتحة ليغادلا ختمة الفتحة نقل
الواو والضمه والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك الى الاستفقال
إما لتوالي الاجتناس واما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان
الثنية قبل الجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون الثنية بما
وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه
الثالث ان الجمع اثقل من الثنية والكسر اثقل من الفتح فأعطوا الاخف
الاتقل والاتقل الاخف ليغادلا بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع
السالم ان يكون لمن يعقل قيل تفضيلا لهم لانهم المقدمون على سائر
المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وبفضله اياهم قال الله تعالى والقد كرمنا بني آدم
وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا
تفضيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين
قيل انها جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد
لها كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

ثوباً وكذلك الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب
 جانب المذكور على المؤنث في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك
 فان قيل فمن أين جاء هند الجمع في قوله تعالى فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَتَيْنَا
 طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ قيل لأنه لما وصفها بالقول والقول
 من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إِيَّايَ رَأَيْتُ
 أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لأنه لما وصفها بالسجود
 وهو من صفات من يعقل أجراها مجرى من يعقل فلماذا جمعت جمع من يعقل
 فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون
 قيل لأن الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير ارضة وكان
 القياس يقتضي ان تجمع بالالف والتاء إلا أنهم لما حذفوا التاء من ارض
 جمعوه بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في
 سائر اخوانه وكذلك الاصل في سنة سنة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة
 على قول بعضهم إلا أنهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضاً من
 حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الامر التام وهذا التعويض
 ١٠ تعويض جواز لا تعويض وجوب لأنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
 في جمع غَدٍ غدون فلماذا لم يكن هذا الجمع في ارض وسنة على خلاف
 الاصل أدخل فيه ضرب من التكثير وفتحت الراء من ارضون وكسرت
 السين من سنون إشعاراً بأنه جمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التأنيث

ان قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع الفا وتاء نحو مسلمات وصالحات
 قيل لأن اولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو
 وكانت الالف اولى من الياء والواو لأنها اخف منها ولم تجز زيادة احدها

معها لأنه كان يؤدّي الى ان ينقلب عن اصله لأنه كان يقع طرفا وقبله الف
 زائدة فينقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لأنها تُبدل منها كثيرا نحو
 نراث وتجاه وتهمة ونخمة وتكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي
 تانيث في كلمة واحدة وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكّر في نحو قولهم
 رجل بصريّ وكوفيّ في النسب الى البصرة والكوفة والاصل بصرتيّ وكوفتيّ
 لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصريّة وكوفتيّة فجمعوا بين علامتي تانيث
 فلأن يحدفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل
 فلم كان حذف التاء الاولى اولى قسيل لأنها تدلّ على التانيث فقط والثانية
 تدلّ على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيها وحذف
 الاولى اولى فان قيل فلم لم يحدفوا الالف في جمع حبلّ كما حذفوا التاء
 فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قسيل لأن الالف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لأنها صيغت الكلمة عليها في أوّل احوالها وأما التاء فليست
 كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أوّل احوالها وإنما هي بمنزلة اسم ضمّ
 الى اسم كحضر موت وعلبك وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف ١٥
 قيل لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدّي الى حذفها لأنها ساكنة والالف الجمع
 بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل فلم
 قلبت الالف ياء فقيل حبلات ولم تقلب واو قيل لوجهين احدها ان الياء
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدها
 كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان الياء اخف من
 الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها الى احدها كان قلبها الى الاخف اولى من
 قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا الهمزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين احدهما انهم لما ابدلوا من الواو همزة في نحو اقننت وأجوه
 ابدلت الهمزة هاهنا واو لضرب من التفاض والتعويض والوجه الثاني انهم

انها ابدلوها واوا ولم يبدلوها ياء لان الواو ابعد من الالف والياء اقرب اليه منها فلو ابدلوها ياء لأدّى ذلك الى ان تقع ياء بين الفين فكان اقرب الى اجتماع الامثال وهم انما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الامثال لانها تشبه الالف وقد وقعت بين الفين واذا كانت الهزة انما وجب قلبها فرارا من اجتماع الامثال وجب قلبها واوا لانها ابعد من الياء في اجتماع الامثال فان قيل فلم جعل النصب على الجرّ في هذا الجمع قيل لانه لما وجب جعل النصب على الجرّ في جمع المذكّر الذي هو الاصل وجب ايضا حمل النصب على الجرّ في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الاصل واذا كانوا قد حملوا اعد ونعد ونعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن فرعا عليه فلأن يجعل جمع المؤنث على جمع المذكّر وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الاولى فيعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

ان قال قائل لم سمي جمع التكسير تكسيرا قيل انها سمي بذلك على التشبه بتكسير الآية لان تكسيرها انما هو ازالة البشام اجزائها فلما ازيل نظم الواحد فك نضد في هذا الجمع فسمي جمع التكسير وهو على اربعة اضرب احدها ان يكون لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ الجمع اكثر من لفظ الواحد فنحو رجل ورجال ودرهم ودرهم واما ما لفظ الواحد اكثر من لفظ الجمع فنحو كتاب وكتب وازار وازار واما ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فنحو أسد وأسد ووثن ووثن واما ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فنحو الفلّك فانه يكون واحدا

ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشحونة واما كونه جمعا فنحو قوله تعالى حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ وَقَالَ تَعَالَى وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قُفْلٍ وَقُلْبٍ واذا كان جمعا كانت الضمة فيه كالضمة في كُنْبٍ وَأُزْرٍ وكذلك قولهم هِجَانٌ ودَلاصٌ يكون واحدا ويكون جمعا تقول ناقة هِجَانٍ ونوق هِجَانٍ ودرع دَلاصٍ ودروع دَلاصٍ فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِتَابٍ واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلَامٍ وَالْهِجَانِ الْكَرِيمِ مِنَ الْإِبِلِ وَالِدَلاصِ ١٠ الدروع البراقة ويقال دَلاصٌ ودَلامصٌ ودَمالصٌ ودِلمصٌ ودِملصٌ بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

١٠ ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فنحو كان واخواتها وإن واخواتها وظننت واخواتها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند سيبويه واكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتبُ فارفع يكتب لوقوعه موقع كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتنصب لكونه صفة لمنصوب

وينجّر لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
 ليس للفظ فيه حظ وسبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع نذكره فيه ان شاء الله تعالى
 فان قيل فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف الخويعون في ذلك فذهب
 سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية
 وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه
 وقد ضعفه بعض الخويعين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب
 اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه
 ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه
 ١٠ واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يترافعان وان كل
 واحد منها يرفع الآخر وقد بينا فسادا في مسائل الخلاف بين البصريين
 والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
 قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وانما هي امارات
 وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الاجماع انها هي امارات وعلامات
 ١٠ فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك
 ثوبان و اردت ان تميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
 صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتين بهذا ان
 العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
 التعري من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
 ٢٠ غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء
 فأعطى اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول والرفع
 اول فأعطى الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
 مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ
 في الامر العام لا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

لا يُعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤدّي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدّما لفظا الا انه مؤخر تقديرا واذا كان مقدّما في التقدير مؤخرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه ونعالي فأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فالهاء في نفسه ضمير ١٠ موسى وان كان في اللفظ مقدّما على موسى الا انه لما كان موسى مقدّما في التقدير والضمير في تقديم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب غلامه زيد وهذا بين وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدّما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون ١٠ الى ان المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافقهم على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام طويل بيناه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يليق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدها ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

وعمر و غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الزماني من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضمائر واما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه ينزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الخبر الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه منطلق فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الخبر الاول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو ان تكرمه بكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انها يعدان من الجمل لانها يقدّر معها الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انها يعدان من المفردات لانه يقدّر معها مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلنا ذلك على انها يعدان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقرّ دون مستقرّ لان استقرّ يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو اعني الجملة

من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ
 الهاء في ابوه فاما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
 المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانها حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
 قلت زيد انطلق عمرو لم يجوز قولاً واحداً فلو اضفت الى ذلك اليه او معه
 صحّت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
 كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
 ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
 فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جنة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
 ظرف الزمان قيل انها جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
 الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
 الزمان خبراً عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك
 فيكون مفيداً لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
 يوم الجمعة لم يكن مفيداً لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
 الخبر ان يكون مفيداً فان قيل فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان
 في قولهم الليلة الهلال قيل انها جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
 الهلال او طلوعه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والحدوث
 والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
 حدثاً كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
 في وقوعه خبراً عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
 وذهب البصريون الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما
 وجب ان يكون عاملاً في المبتدأ وجب ان يكون تاملاً في الخبر قياساً على
 العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
 منهم ايضاً الى ان الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

سبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدا جميعا لان الابتداء لا يترك عن المبتدا ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدا وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت ان الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له والتحقيق فيه ان نقول ان الابتداء أعمل في الخبر بواسطة المبتدا لان المبتدا مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول والرفع اقل والفتح اخف فأعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لقلّة الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل

الفاعل عليه والوجه الثالث انّ الفاعل اقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي
 هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطى المفعول الذي هو الأضعف الأضعف
 وهو النصب والوجه الرابع انّ الفاعل أوّل والرفع أوّل والمفعول آخر
 والنصب آخر فأعطى الأوّل الأوّل والآخر الآخر والوجه الخامس انّ هذا
 السؤال لا يلزم لانه لم يكن الغرض الا مجرد الفرق وقد حصل وبيان انّ
 هذا السؤال لا يلزم لانّا لو عكسنا على ما اورده السائل فنصبنا الفاعل
 ورفعنا المفعول لقال الآخر فهلا عكستم فيؤدّي ذلك الى ان ينقلب السؤال
 والسؤال متى انقلب كان مردودا وهذا الوجه ينبغي ان يكون مقدّما من
 جهة النظر الى ترتيب الإيراد وانما اخرتاه لانه بعيد من التحقيق فان قيل
 بماذا يرتفع الفاعل قيل يرتفع بإسناد الفعل اليه لا لانه احدث فعلا على
 الحقيقة والذي يدلّ على ذلك انه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وان كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب
 كما لو اوجبت له نحو قام زيد وذهب عمرو واشباه ذلك فان قيل فلم
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل لانّ الفاعل تنزل منزلة الجزء من
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة اوجه احدها انهم يسكنون
 لام الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ
 لَيْلَةً لِّثَلَاثَةِ اَلْيَمِّ اِذَا اتَّصَلَ بِهٖ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ اِلَى اَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لِّوَازِمٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ اَلَّا اِنْ يَحْذِفُ مِنْ
 الْكَلِمَةِ شَيْءٌ لِّلْتَحْفِيفِ نَحْوِ عَجَلَطٍ وَعَكَلَطٍ وَعَلَبَطٍ فَلَوْ لَمْ يَنْزِلُوا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ مِنْزِلَةً
 حَرْفٍ مِنْ سَخِ الْفِعْلِ وَالْاَلَّا لَمَّا سَكَنُوا لَامَهُ اَلَا نَرَى اَنْ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ لَا يُسَكِّنُ
 لَهُ لَامَ الْفِعْلِ اِذَا اتَّصَلَ بِهٖ لَانَّهُ فِي نِيَّةِ الْاِنْفِصَالِ قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ وَإِذْ يَقُولُ
 الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ اِلَّا غُرُورًا فَلَمْ
 يُسَكِّنْ لَامَ الْفِعْلِ اِذَا كَانَ فِي نِيَّةِ الْاِنْفِصَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَإِذْ وَعَدْنَا
 مُوسَىٰ لَانَّهُ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الْاِنْفِصَالِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي اَنْهُمْ جَعَلُوا النُّونَ فِي الْخَمْسَةِ
 الْاَمْثَلَةِ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ وَحَذَفُهَا عَلَامَةً لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ فَلَوْلَا اَنْهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ

الضمائر التي هي الالف والواو والياء في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتتعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سخم الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعده
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فألحقوا التاء بالفعل والفعل لا يؤنث
وانما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما
جاز إلحاق التانيث به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب الى كُنتُ كُنْتُ
قال الشاعر

فأصبحت كُتِيًّا وأصبحت عاجنا وشرَّ خصال المرء كنت وعاجن
فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل منزلة حرف من سخم الكلمة وإلا لما جاز اثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حبذا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فألغوها والإلغاء أنها يكون المفردات لا للجمل فلو لم ينزل
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء والوجه السابع أنهم
قالوا للمواحد قفا على التثنية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي
جَهَنَّمَ كُلَّ كَنَازٍ عَيْنِي فَتَنِّي وَإِنْ كَانَ الْخَطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ لَّانَّ الْمُرَادَ بِهِ
أَلْقَى أَلْقَى والتثنية ليست للأفعال وانما هي للاسماء فلو لم يتنزل الاسم منزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره وإذا ثبت بهذه الالوجه ان الفاعل
يتنزل منزلة الجزء من الفعل لم يجوز تقديمه عليه فان قيل لم زعمتم ان قول
القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد
ضرب وضرب زيد قيل لوجهين احدهما انه من شرط الفاعل ان لا
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على
الفعل بمنزلة تاخيرها لاستحال قولك زيد قام اخوه وعمرو انطلق غلامه ولها
جاز ذلك دل على انه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني انه لو
كان الامر على ما زعمت لوجب ان لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي ان
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلما لم يُقَلْ إِلَّا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء
دون الفعل فان قيل فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير
الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لأنّ
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدّمت اسما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم ينجح معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بانه لا
يخلو من فاعل واحد فاذا قدّمنا اسما مثني على الفعل نحو الزيدان قاما
او مجبوعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لانه قد
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم أنّ الفعل لاثنين
او جماعة فافهمه تكتب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم تعدّى اليه فعل فان قيل فما
العامل في المفعول قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى انّ
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى انّ العامل فيه الفعل^{١٠}
والفاعل معا والقول الصحيح هو الأوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأنّ
الفاعل اسم كما انّ المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في
الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر وإذا ثبت
هذا واجمعنا على انّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في
العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدلّ على انّ العامل هو الفعل فقط وهو^{٢٠}
على ضربين فعل متعدّد بغيره وفعل متعدّد بنفسه فاما ما يتعدّى بغيره فهو
الفعل اللازم ويتعدّى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجرّ
فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وأخرجته
وحرف الجرّ نحو خرج زيد وأخرجت به وكذلك فرح زيد وأفرحته

وفرّحته وفرّحت به وما اشبه ذلك وأما المتعدّي بنفسه فعلى ثلاثة ضرب
ضرب يتعدّى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدّى الى مفعولين كقولك اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قائما وضرب يتعدّى الى ثلاثة مفعولين كقولك اعلم الله زيدا عمرا خيرا
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب مفعول بالهزة والتضعيف
مما يتعدّى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما لأنّ كلّ واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المعدية آتية في الهزة والتضعيف وحرف الجر كما انهما تنقل
الفعل اللازم من اللزوم الى التعدّي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدّي فإنها تزيد مفعولا وإن كان يتعدّى الى مفعول واحد صار يتعدّى
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر
زيد بشرا أحفرت زيدا بشرا وما اشبه ذلك وإن كان متعدّيا الى مفعولين
صار متعدّيا الى ثلاثة مفعولين ونحوه على ما قدّمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسمّ فاعله

ان قال قائل لم لم يسمّ الفاعل قيل لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسمّ فاعله مرفوعا قيل
لأنهم لما حذفوا الفاعل اقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو ضده في المعنى قليل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه إذا جاز أن يقال مات زيد وسُمِّيَ زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز أن يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى والذي يدل على أن المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا . وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما أعطى زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظن ابوك زيدا لم يجوز ذلك لأن قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم الأب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطى زيد درهما وأعطى درهم زيدا فيكون جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطى غلام زيدا لم يجوز لأن كل واحد منهما يصح أن يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين صار يتعدى إلى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأولى لأنه فاعل في المعنى فدل على أن المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل وإذا كان الأمر على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجر ألا ترى أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد صار يتعدى إليها . إلى مفعولين وإذا كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إليها إلى ثلاثة مفعولين وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهمزة والتضعيف وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا بد أن تزيد بنقله بالهمزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقص بنيانه

للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بُني للمفعول قيل لان
 المفعول بفتح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
 بالحقيقة او قائم مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب
 زيد وما اشبه ذلك قيل انها ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف
 الذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه
 فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموا لكان
 على وزن طُنْب وجُمْل ولو فتحه لكان على وزن نُغْر وُصْرَد ولو اسكنوه
 لكان على وزن قُلْب وقُفْل فلم يبق الا الكسر فحرّكوه به فان قيل فلم كسروا
 ١٠ اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموا كما الصحيح قيل كان القياس يقتضي ان
 يجري المعتل مجرى الصحيح في ضمّ اوله وكسر ثانيه الا انهم استثقلوا الكسرة
 على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها كما قلبوها في ميعاد وميفات وميزان واصلها مواعد وموقات وموزان
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انه
 ١٠ من العرب من يشير الى الضمّ تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو الضمّ
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُقرّ الواو لانضمام ما قبلها
 وتُقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بنوع فاشتريت

اراد بيع فقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر
 ٢٠ وموقن والاصل مُيسر ومُيقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
 الياء ساكنة مضموما ما قبلها قلبوها واو فكذلك هاهنا فان قيل فهل
 يجوز ان يبني الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس ^{بصحيح} الا انك لو بنيت الفعل اللازم
 للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو الجار
والمجرور جاز أن تبنى عليه ولا يجوز أن تبنى على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة
فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والمحال
لا تكون إلا نكرة فان قيل فلم اذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن
الظرفية ويجعل مفعولا كريد وعمر و ما شبه ذلك قيل لأنه يتضمن معنى
حرف الجر فلوم ينقل لعاقته بالفعل مع نضم حرف الجر فالفاعل لا يتضمن
حرف الجر فكذلك ما قام مقامه فان قيل فالمصدر لا يتضمن حرف الجر
فهو ينقل أو لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه
لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه ينقل
واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الفعل لا بد له من الفاعل
والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه
سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة
المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني أن المصدر إنما يذكر
تأكيداً للفعل ألا ترى أن قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكما لا يجوز
أن يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة
١٠ فلهاذا وجب نقل المصدر فان قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف
المكان والمصدر والجار والمجرور فأياًها يقام مقام الفاعل قيل أنت
مخيرة فيها كلها أيها شئت ائمت مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن
أن نقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تقم مقام الفاعل
غيره فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

أن قال قائل هل نعم وبئس اسمان أو فعلان قيل اختلف النحويون في

ذلك فذهب البصريون الى انها فعلا لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال فانهم قالوا نعم رجلين ونعمو رجالا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة التي لم يقلبها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبئست الجارية والوجه الثالث انها مبنيان على الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون الى انها اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انها اسمان دخول حرف الجر عليهما وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِيُولِفِ بَيْتُهُ اخا قَلَّةٍ او مُعْدِمِ المَالِ مُصْرَمَا

وحكي عن بعض العرب انه بُشِّرَ بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وثرها سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على بئس العير فأدخلوا عليهما حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداءهم نعم يدل على انها اسمان لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انها ليسا بنعلين انه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا بئس الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها ليسا بنعلين والوجه الرابع انها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انها ليسا بنعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريين واما ما استدلل به الكوفيون ففاسد اما قولهم انها اسمان لدخول حرف الجر عليهما فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انها

دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدلّ على أنّها اسمان لأنّ حروف الجرّ
 قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف أنّ نام فعل ماض ولا يجوز أن يقال
 إنّها هو اسم لدخول حرف الجرّ عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية
 لم يحسن دخول حرف الجرّ على نعم وبئس ونام والتقدير في قوله . .
 أَلَسْتُ بنعم الجار بؤلف بيته . الست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك
 التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي بمولودة
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نَعَمْ السَّيْرُ على
 بئس العير . مقول فيه بئس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر
 والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليلى مقول فيها نام صاحبه إلا أنّهم
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه ونعالى أَنِ اعْمَلْ
 سَابِغَاتٍ أي دروعا سابغات فصار التقدير فيه أَلَسْتُ بمقول فيه نعم الجار
 وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بئس العير وما ليلى
 بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه فأوقعوا المحكي بها
 موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر
 من أن يحصى فدخل حرف الجرّ على هذه الأفعال لفظا ولكن إن كان
 حرف الجرّ داخلا على هذه الأفعال في اللفظ إلا أنّه داخل على غيرها في
 التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية وإمّا قولهم أنّ العرب تقول يا نعم
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الأسماء فنقول المقصود بالنداء
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت وإمّا قولهم
 أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز نصرّفها فنقول إنّها امتنعا من
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرّف لأنّ نعم موضوعة لغاية
 المدح وبئس موضوعة لغاية الذمّ فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
 الآن لأنك إنّما تمدح وتذمّ بما هو موجود في المدح والمذموم لا بما كان

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وإما قولهم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا
 نعيم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده ولئن صحّت
 فليس فيها حجة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل في
 نَعِمَ نَعِمَ بفتح النون وكسر العين وإشبع الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير
 في كلامهم فإنه كلما كان على وزن فَعِل من الأسماء والأفعال وثانيه حرف
 من حروف الحلق ففيه أربعة أوجه أحدها استعماله على أصله كقولك فَحِذْ
 وقد ضَحِكَ والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فَحِذْ وقد ضَحِكَ والثالث
 إتباع فائه عينه في الكسر كقولك فَحِذْ وقد ضَحِكَ والرابع كسر فائه وإسكان
 عينه لنقل كسرتها إلى الناء نحو قولك فَحِذْ وقد ضَحِكَ فكذلك نعم فيها أربع
 لغات نَعِمَ بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونَعِمَ بفتح النون وسكون العين
 ونَعِمَ بكسر النون والعين ونَعِمَ بكسر النون والسكون العين وإما نعيم بالياء
 فإنها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأني بفتحَاء الجناحين لقوة على عَجَلٍ مني أطاطي شيمالي

وقال الآخر

لا عَهْدَ لي ببِضَالِي أَصْبَحْتُ كالشَّنِّ البالي

وقال الآخر

ألم يَأْنِيكَ والأبناء تَنِيسَ بما لاقَتْ لبونُ بني زِيَادٍ

وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
 نعيد هاهنا فان قيل فلم يجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس قيل
 لوجهين أحدهما أن نعم لهما وضعت للمدح العام وبئس للذم العام خص
 فاءهما باللفظ العام والوجه الثاني أنها يجب أن يكون اسم جنس ليدل
 على أن المدوح والمدموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس فان قيل
 فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر قيل أنها جاز الإضمار فيها قبل الذكر
 لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر

ونعم وبئس لا يكون فاعلمها معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلمها جاز
الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل أنها فعلوا ذلك طلبا للتخفيف
والإيجاز لأنهم أبدا يتوحدون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير أنها يكون
بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخف من المعرفة فان قيل .
فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في
قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان أحدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء .
ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
الآ أنه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
فان قيل فأين العائد ها هنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل إنما
كان شائعا في الجنس كان زيد داخل تحت فصار بمنزلة العائد الذي يعود
إليه منه فصار هذا كقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لأن قوله لا
قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك
بمنزلة العائد إليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل
نعم الرجل قيل من هذا المدح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
في كلامهم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حبنا

ان قال قائل ما الاصل في حبنا قيل الاصل في حبنا حب ذاك الآ أنه

لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما متحركين
 فخذفوا حركة الحرف الاول وأدغموه في الثاني فصار حبّ وركبوه مع ذا
 فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدوح من القلب فان قيل
 فلم قلتم انّ الاصل حبّ على فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
 انّ اسم الناعل منه حبيب على وزن فعيّل وفعيّل أكثر ما يجيء فيما فعله
 فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف واطف فهو لطيف وما اشبه
 ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء
 الى الحاء كما قال الشاعر . وحُبّ بها مقتولة حين نُقِتل . فدلّ على انّ
 اصله فعل فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انما جعلوها بمنزلة
 كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم
 ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والجمع قيل لانّ المفرد
 المذكور هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه وهي انقل منه
 فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
 تركيبه مع الفرع الذي هو الانقل فان قيل فلم كانت حبّدا في التثنية والجمع
 والتانيث على لفظ واحد قيل انما كانت كذلك نحو حبّدا الزيدان وحبّدا
 الزيدون وحبّدا هند لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير
 بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبّدا الاسميّة
 او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى انّ الغالب
 عليها الاسميّة وذلك لانّ الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر
 كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
 وذهب بعضهم الى انّ الغالب عليها الفعلية وذلك لانّ الجزء الاول منها
 فعل فغلب عليها الفعلية لانّ القوّة للجزء الاول وذهب آخرون الى انّما
 لا يغلب عليها اسميّة ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
 فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فيما ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

حبذا زيد قبل الخمسة اوجه الوجه الاول ان يجعل حبذا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني ان تجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وتجعل زيدا بدلا منه والوجه الثالث ان تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان تجعل زيدا مبتدأ وحبذا خبره والوجه الخامس ان تجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لانه فاعل وهو . اضعف الوجوه فان قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل انها تنصب النكرة بعد على التمييز الا نرى انك اذا قلت حبذا زيد رجلا وحبذا عمرو راكبا بحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حبذا جبل الرّيان من جبل وحبذا ساكن الرّيان من كانا .
فذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبذا زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقا نحو حبذا عمرو راكبا كان منصوبا على الحال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان ما في غاية الإبهام والشيء اذا كان مبهما كان اعظم في النفس لاحتماله امورا كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها فان قيل فيها معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيبويه والاكثر من اولى لان

الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
 يفتقر الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
 كان أولى مما يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل
 اختلف الخوَّبون في ذلك فذهب البصريون الى انه فعل ماض واستدلوا
 على ذلك من ثلثة اوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه فعل انه اذا وصل
 بياء الضير فان نون الوقاية تصعب نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه
 النون انما تصعب الضير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر الا ترى انك
 تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامني وصاحبني لم
 يجر فلما دخلت هذه النون عليه دل على انه فعل والوجه الثاني انهم قالوا
 الدليل على انه فعل انه ينصب المعارف والنكرات وافعل اذا كان اسماً
 انما ينصب النكرات خاصة على التمييز نحو هذا اكبر منك سناً واكثر
 منك علماً وما اشبه ذلك فلما نصب هاهنا المعارف دل على انه فعل ماض
 والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه فعل ماض انه مفتوح الآخر فلو لم
 يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه اذ لو كان اسماً لكان يجب ان يكون
 ١٥ مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحاً دل على
 انه فعل ماض وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا على ذلك من ثلثة
 اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف ولو كان
 فعلاً لوجب ان يكون متصرفاً لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم
 يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني
 ٢٠ انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
 الاسماء قال الشاعر

يا ما امسح غزلانا شدة لنا من هاؤلياً تكن الضال والسر
 والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يصح نحو ما اقومه وما ابيعه
 كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وايبع منك ولو انه فعل لوجب ان

يعتَل كالفعل نحو أقام وأباع في قولهم أباع الشيء إذا عَرَّضه للبيع فلما لم
يعتَل وصح كالاسماء مع ما دخله من الجهود والتصغير دل على أنه اسم
والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون فنافس أماً
قولهم أنه لا يتصرف فلا حجة فيه وإنا أجمعنا على أن عسى وليس فعلا
ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين
أحدهما أنهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه وأنه مضى معنى ليس في أصله والوجه
الثاني أنها لم يتصرف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
أنما يكون ما هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ولا يكون التعجب ما
لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة
تحتل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولهم أنه يدخله التصغير
وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدل
عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني أن التصغير إنما
حسن في فعل التعجب لأنه لما أزم طريقة واحدة أشبه الاسماء فدخله بعض
أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن
اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسماً والفعل
محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلاً فكذلك هاهنا والوجه
الثالث أنه إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للتفصيل والمبالغة
لاشتراك اللفظين في ذلك ألا ترى أنك لا تقول ما أحسن زيدا إلا لمن بلغ
غاية الحسن كما لا تقول زيد أحسن القوم إلا لمن كان أفضلهم في الحسن
فهذه المشابهة بينها جاز التصغير في قوله يا ما أبيع غزلاً كما تقول غزلاً

اتملح الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم
 حملوا افعال منك وهو افعال القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
 فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح عوراً منك واقبح القوم عوراً كما قالوا
 ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسناً فيؤكّدوا كما لم يقولوا
 ما احسن زيدا حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً
 على افعال الذي للتفضيل والمبالغة وإما قولهم انه يصح كما يصح الاسم قلنا
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعال الذي
 للمفاضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
 الوجهين وجب ان يصح كما يصح الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما ان ما لا ينصرف اشبه الفعل من وجهين
 لم يخرج عن كونه اسماً فكذلك هاهنا هذا الفعل وان اشبه الاسم من
 وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً على ان تصححه غير مستنكر فان كثيراً من
 الافعال المتصرفه جاءت مصححة كقولهم اغيبت المرأة واستنوق الجمل
 واستنيست الشاة واستخوذ عايم قال الله تعالى استخوذ عليهم الشيطان وهذا
 اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصححه لا يدل على كونه اسماً ان افعال
 به جاء في التعجب مصححة مع كونه فعلاً نحو اقوم به وابيع به فكما ان التصحيح
 في افعال به لا يخرج عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج عن
 كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافية فان قيل
 فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
 ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
 تنقله من اصل الى اصل ولم يجوز نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله من
 اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
 من غيره فلما كان اخف من غيره احتمل زيادة الهزة وإما ما زاد على

الثلاثي فهو ثقيل فلم يحتمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولى بالزيادة
 قيل لان الاصل في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو والياء والالف
 فأقاموا الهمزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف
 لان الالف لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن
 محال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانها اخف حروف العلة وقد
 كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل
 فهاذا ينتصب الاسم في قولهم ما احسن زيدا قيل ينتصب لانه منقول
 احسن لان احسن لما نُقِلَ بالهمزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدى
 الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع النعل عليه فان قيل فلم لا يشتق فعل
 التعجب من الالوان والمخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل في افعالها ان
 نستعمل على أكثر من ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف لا يبنى منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد
 تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما
 اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما أبداه ولا ما أرجله من اليد والرجل
 فكذلك لا يجوز ان يقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أبداه
 من اليد بمعنى النعمة وما أرجله من الرجل جاز وكذلك ان كان المراد
 بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من الحمرة وما أسوده من السودد لا
 من السواد جاز وانما جاز في هذه الاشياء لانها ليست بالوان ولا خلق
 فان قيل فلم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبهه
 قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فما الدليل
 على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انه يكون على صيغة واحدة
 في جميع الاحوال نقول يا رجل احسن بزيد ويا رجلا احسن بزيد
 ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا
 هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان ينبغي ان يختلف في التثنية
فنقول احسنا بزيد وفي جمع المذكر احسنوا وفي افراد المؤنث احسني وفي
جمع المؤنث احسن فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
صيغة واحدة دل على ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع
الجار والمجرور في قولهم احسن بزيد قيل موضعه الرفع لأنه فاعل احسن
لأنه لما كان فعلا والفعل لا بد له من فاعل جعل الجار والمجرور في
موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله شهيدا اي
وكفى الله وليا وكفى الله شهيدا والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لان
الاصل في احسن بزيد احسن زيدا اي صار ذا حسن ثم نقل الى لفظ
الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين
احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر فزادوا الباء فرقا بين لفظ
الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
انه لما كان معنى الكلام يا حسن اثبت بزيد أدخلوا الباء لان اثبت تعدى
بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الجار
والمجرور في موضع النصب لأنه يقدر في الفعل ضميرا هو الفاعل كما يقدر
في ما احسن زيدا واذا قدر هاهنا في الفعل ضميرا هو الفاعل وقع الجار
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه اكثر
النحويين هو الاول وكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا كان مستقلا
بنفسه من غير إضمار كان اولى مبدءا يفتقر الى إضمار ثم حمل احسن
بزيد على ما احسن زيدا في تقدير الإضمار لا يستقيم لان احسن انما
أضمر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدأ واحسن خبره ولا بد فيه من
ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن بزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد حكي عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والله وواو نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى قَهْلُ عَسَيْتُمْ اِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمت دل على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه الحرف لانه لما كان فيه معنى الطبع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فماذا تفعل عسى قيل نرفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصليها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عسى الغوير أبو سا . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يبأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبو سا . فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكأنه قيل قارب الغوير أبو سا وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انما يحذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطراب تشبيها لها بكاد

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
 جاز أن يُجمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى الهم الذي أصبحت فيه يكون ورأه فرج قريب

وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
 إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول البلى أن يمضعا . فثبت أن
 مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
 بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كعسى في المقاربة
 قيل ها وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة ألا أن كاد أبلغ في تقريب
 الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت كاد زيد
 يذهب بعد عام لم يجوز أن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
 الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
 شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
 حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
 أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتهما نحو عسى
 أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتهما الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعا
 بأنه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
 إذا كانت مع صلتهما في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
 أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
 فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنما يكون عن
 الاسم لا عن الفعل بلى إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
 وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
 اقتضاء الاسم مبلغ الفاعل ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
 ليس باسم نحو ظننت زيدا قام أبوه فقام أبوه جملة فعلية وقد قامت
 مقام المفعول الثاني لظننت وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

لفظا ومعنى كما يبتاه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

ان قال قائل ابي شيء كان وأخواتها من الكلام قيل افعال وذهب بعض النحويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين والدليل على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء الضمير وانتهى وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك والوجه الثاني انها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول قامت المرأة وهذه التاء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ويمسى وكذلك سائر ما عدا ليس وانها لم يدخلها التنصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلنا هذا انها يكون في الافعال الحقيقية وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فا ذكرناه يدل على انها افعال وما ذكرناه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد علمنا بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان وأخواتها قيل اما كان فتقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما بينا

والوجه الثاني انها تكون تامّة فتدلّ على الزمان والمحدث كغيرها من الافعال
الحقيقية ولا تنفرد الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله
تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ اَي حدث ووقع وقال تعالى
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكَ حَسَنَةٌ يُّضَاعِفْهَا
فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالرَّفْعِ وقال تعالى كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْهَدْيِ صَبِيًّا اَي
وجد وحدث وصبيّا منصوب على الحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة
لانها لا اختصاص لعيسى في ذلك لانّ كلّ قد كان في المهد صبيّا ولا عجب
في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود
في المهد في حال الصبي فدلّ على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا
قوله انا مذ كنت صديقك قال الشاعر

فَدَيُّ لَبْنِي ذُهْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ
أَي حدث يوم وقال الآخر

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُقُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

اي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والمحدث
فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اي كان الشأن والمحدث زيد
قائم قال الشاعر

إِذَا مِثُّ كَانَ النَّاسِ صَنْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
اي كان الشأن والمحدث الناس صنفان والوجه الرابع ان تكون زائدة غير
عامة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم قال الشاعر

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
وقال الآخر

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ

اي جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْغُرَفِينَ اَي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْهَيْدِ صَبِيًّا اَي صار وقال الشاعر
 بَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيَوْضَهَا
 اَي صارت فراخا بيوضها واما ما صار فتستعمل ناقصة وتامة فاما الناقصة
 فتدل على الزمان المجرد عن الحدث ويقتصر الى الخبر نحو صار زيد عالما
 مثل كان اذا كانت ناقصة واما التامة فتدل على الزمان والحدث ولا
 تقتصر الى خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت تامة وكذلك
 سائر اخواتها تستعمل ناقصة وتامة الا ظل وليس وما زال وما فني
 فانها لا تستعمل الا ناقصة فان قيل فلم عملت هذه الافعال في شيئين
 قيل لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات فلما اقتضت شيئين وجب
 ان تعمل فيها فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيها
 بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيها له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيها
 له بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها على اسمائها قيل نعم
 يجوز وانما جاز لانها لما كانت اخبارها مشبهة بالمفعول واسماؤها مشبهة
 بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبها به
 فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها انفسها قيل يجوز ذلك فيما
 لم يكن في اوله ما نحو قائما كان زيد وانما جاز ذلك لانه لما كان مشبها
 بالمفعول والعامل فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب
 زيد فان قيل فلم لم يجوز تقديم اسمائها عليها انفسها كما يجوز تقديم اخبارها
 عليها قيل انها لم يجوز تقديم اسمائها عليها لان اسماءها مشبهة بالفاعل
 والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان مشبها به وجاز تقديم
 اخبارها عليها لانها مشبهة بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل
 كما بينا فان قيل فلم لم يجوز تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل لان ما
 في اوله ما ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما ان
 الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو اعمرنا ضرب زيد فكذلك النفي

لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين
الى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لأن ما للنفي وزال فيها معنى
النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان
زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما
ما زال زيد واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لأن
ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل
فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب أكثر البصريين الى
جوازه لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها
والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل
إنما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه
لم يتصرف عمله وإما قولهم أنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم
خبرها عليها ففسد لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا
عنها وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان
١٠ يعمل الفعل فيما بعده ويجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقديم
خبرها على اسمها لأنها اضعف من كان لأنها تتصرف ويجوز تقديم خبرها
عليها واغوى من ما لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها فجعل لها
منزلة بين المتزلتين فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لتخط عن درجة
كان ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز
٢٠ ما كان زيد الا قائما ولم يجوز ما زال زيد الا قائما قيل لأن الا اذا
دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما كان
التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير
زال زيد قائما وزال لا نستعمل الا بحرف النفي فلما كان إدخال حرف
الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

النفي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي جاز ما كان زيد
 إلا قائما ولم يجر ما زال زيد إلا قائما وأما قول الشاعر
 حَرَّاجِيْ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِيْ بِهَا بَلْدًا قَفْرًا
 فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفك على الخسف إلا ان تناخ او
 نرمي بها بلدا قفرا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما ان ما
 تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت انها اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْخَبْرَ مَنْصُوبٌ ١٠
 بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء بحذف منها حرف الجر ولا
 ينتصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وكفى الله وليا وكفى الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر ٢٠
 عَمِيرَةٌ وَدِيعٌ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدِيًّا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّءِ نَاهِيًّا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جاءني من احد ولو حذف حرف الجر
 لقلت حسبك زيد وما جاءني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فان قيل لم لم تعمل على لغة بني تميم قيل لأن

المحرف انما يعمل اذا كان مختصا بالاسم كحرف الجر او بالفعل كحرف
 الجزم واذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما
 تدخل على الاسم والفعل الا ترى انك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
 فتدخل عليها فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين احدهما انها
 ادخلت توكيدا للنفي والثاني ان يقدّر انها جواب لمن قال ان زيدا
لقائم فادخلت الباء في خبرها لتكون بازا للام في خبر ان فان قيل
 فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بالآ قيل
 لان ما انما عملت لانها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي والآن تبطل
 معنى النفي فتزول المشابهة واذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل
 فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
 بان الخفيفة قيل لان ما ضعيفة في العمل لانها انما عملت لانها اشبهت
 فعلا لا يتصرف شيئا ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل
 عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة واما قول الشاعر

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

فمن النحويين من قال هو منصوب على الحال لان التقدير فيه واذا ما
 بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لان صفة
 النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال كقول الشاعر

لبيبة موحشا طلل يلوح كأنه خيل

التقدير فيه طلل موحش وكقول الآخر . والصالحات عليها مغلقات باب .
 والتقدير فيه باب مغلق الا انه لما قدم الصفة على النكرة نصبها على الحال
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر في معنى
 فوقهم ومنهم من جملة على الغلط لان هذا البيت للفرزدق وكان تيسيرا وليس

من لفظه إعمال ما سوى تقدّم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظنّ أنّها تعمل مع تقدّم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال أنّها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إنّ وأخواتها

ان قال قائل لم اعلمت هذه الاحرف قيل لانّها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاول أنّها مبنية على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني أنّها على ثلاثة احرف كما أنّ الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث أنّها تلزم الاسماء كما أنّ الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو اتني وكأنتي ولكنني والوجه الخامس أنّ فيها معاني الافعال فمعنى إنّ وأنّ حققت ومعنى كأنّ شبهت ومعنى لكنّ استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعلّ ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الالوان الخمسة وجب ان تعمل عمله وانما عملت في شيئين لانّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بينّا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانّها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شبهت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقديم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما انّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو قدّم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تتصرّف والحروف لا تتصرّف قيل عدم التصرّف لا يدلّ على أنّها حروف لانه قد يوجد افعال لا تتصرّف وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلما كان ذلك يؤدّي الى الالتباس

بالافعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه
 الثاني ان هذه الحروف لمّا اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حملت عليه
 في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع
 فالزمو الفرع الفرع ونخرج على هذا ما فاتها ما اشبهت الفعل من جهة
 اللفظ وانما اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا
 وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فاتها اشبهت الفعل الحقيقي من
 جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الالوجه التي بينها فبان الفرق بينهما وقد
 ذهب الكوفيون الى انّ إنّ واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما
 الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل
 فلا تعمل عمله لانّ الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في
 الخبر وهذا ليس بصحيح لانّ كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان
 لا يعمل عمله فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على
 أنّا قد علمنا بمقتضى كونه فرعا فإنّا أئزمناه طريقة واحدة واوجبنا فيه تقديم
 المنصوب على المرفوع ولم نجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل
 لئلا يجري مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بان
 ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوق الفرق
 بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وانّه باق على رفعه لكان
 الاسم المبتدأ اولي بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع
 فا ذهبوا اليه يؤدّي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا
 يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع إنّ ولكن دون سائر اخواتها
 قيل لانها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت
 معنى الابتداء لانّ كان افادت معنى التشبيه وايت افادت معنى التمهني
 ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

المخبر قبل اختلاف الخوَّبون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انه لا
 يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت انك وزيد قائمان وجب
 ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون
 ان عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز واما الكوفيون
 فاختلنوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء
 تبين فيه عمل ان او لم يتبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر
 منطلقان وذهب النجاشي الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لم يتبين فيه عمل ان
 واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون
 والنصارى فعطف الصائبين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من
 آمن بالله واليوم الآخر وما حكى عن بعض العرب انه قال انك وزيد ^{١٠}
 ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه واما قوله تعالى ان الذين
 آمنوا والذين هادوا والصائبون فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا
 نقول في الآية تقديم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا
 من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصائبون ^{١١}
 والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم
 الآخر خبر الصائبين والنصارى ونضم للذين آمنوا والذين هادوا مثل
 الذي اظهرت للصائبين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائم
 فيجعل قائما خبرا لعمرو ونضم لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت
 لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما ^{١٢}
 قال الشاعر

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

وان شئت جعلت قوله بغاة خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان
 شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا واما قول

بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من
بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر
بدأ لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهم
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا يبين غرابها
فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لأنه توهم أن الباء في مصلحين
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا
نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت وإخوانها

أن قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الأفعال قيل أما ظننت
فتستعمل على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى الظن وهو ترجيح أحد الاحتمالين
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا
وقال الشاعر

فقلت لهم ظنوا بألفي مدحج سرانهم في الفارسي المسرد
وهذان يتعديان إلى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
يُظَنِّينَ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءٍ بِالظَّاءِ أَيِ بِهِمْ وهذا يتعدى إلى مفعول واحد
وأما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن وأما زعمت فتستعمل في
القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا وَأَمَّا
علمت فتستعمل على أصلها فتتعدى إلى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت
فتتعدى إلى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ وَأَمَّا رَأَيْتَ

فتكون من رؤية القلب فتتعدى الى مفعولين نحو رأيت الله غالبا وتكون من رؤية البصر فتتعدى الى مفعول واحد نحو رأيت زيدا اي ابصرت زيدا وأما وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدى الى مفعولين نحو وجدت زيدا عالما وتكون بمعنى اصبحت فتتعدى الى مفعول واحد نحو وجدت الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولهم وجدت في الحزن وجداً ووجدت في المال وجداً ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم وجدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبه بغیظ على حنق ووجدان شديد

فان قيل لم أعلمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قيل لان هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلّقا بما عملت فيه الا ترى ان قولك ظننت يدلّ على الظنّ والظنّ يتعلّق بمظنون وكذلك سائرهما ثم ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلّق بالمفعول فاذا تعلّق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثراً او لم يكن مؤثراً الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثراً فيه الا انه لما كان له به تعلّق عمل لأن ذكرت تدلّ على الذكر والذكر لا بدّ له من مذكور فيتعدى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى مفعولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل وكلّ واحد من المبتدأ والخبر لا بدّ له من الآخر وجب ان يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاختصار فيها على الفعل والفاعل قيل يختلف الخويّون في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدلّ عليه ١٠ بالمثل السائر وهو قولهم من يَسْمَعُ بَخْلٍ فاقْتَصِرْ على بَخْلٍ وفيه ضمير الفاعل وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدلّ على ذلك من وجهين احدهما ان هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّخِصٍ فكما لا يجوز الاختصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز

الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انا نعلم
 ان العاقل لا يخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت
 او حسبت لم تكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
 الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدا
 والخبر وكما ان المبتدا لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدا فكذلك
 لا بد لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم يجب افعال هذه الافعال
 اذا تقدمت وجاز الغاؤها اذا توسطت وتأخرت قيل انها وجب
 افعالها اذا تقدمت لوجهين احدهما انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى
 مراتبها فوجب افعالها ولم يجوز الغاؤها والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك
 على قوة العناية والغاؤها بدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك
 لم يجوز الغاؤها مع التقديم لان الشيء لا يكون معنيا به مطرحا واما اذا
 توسطت او تأخرت فانها جاز الغاؤها لان هذه الافعال لها كانت
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
 اعتمد عليه وجعلت في تعلّقها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد
 منطلق ظننت فكأنه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة واما من اعمالها اذا تأخرت فجعلها
 متقدمة في التدبير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير ان
 الاعمال مع التوسط احسن من الاعمال مع التأخر وذلك لانها اذا
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لانها متأخرة عن
 احد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن افعالها كما حسن
 الغاؤها واذا تأخرت عن الجزئين جميعا كانت متأخرة من كل
 وجه فكان الغاؤها احسن من افعالها لتأخرها وضعف عملها فاغفره
 رخص ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

ان قال قائل لم أقم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف لأن الاسماء والحروف اخف من الافعال واستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قيل لأن الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشامة حال او غير ذلك فلما كانت على للاستعلاء والمستعلي يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن بحضورك تشاهد ودون للقرب ومن بقربك تشاهد وصار هذا بمنزلة مشامة حال تدل عليه فلما اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خص به ١٠ مخاطب دون الغائب والمتكلم قيل لأن المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لهما الا باللام نحو ليقيم زيد ولاقم معه فيفتقر الى لام الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها نصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها ١٥ تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه الصوم فإنه له وجاء فانها جاء لأن من كان بحضوره يستدل بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه لأنه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون ٢٠ الى أنه لا يجوز تقديم معمولها عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معمولها عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله عليكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

يا أيها المائح دلوي دونكا أني رأيت الناس يخدونيكا
يُشْنُون خَيْرًا وَيُجِدُونَكَا

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديم معبولها عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريون وإما ما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن قوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ليس هو منصوبا بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لأن في ذلك دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ فنصب صنع الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه ما قبله قال الشاعر

وَدَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصِرُ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَصْحَحُ
وَرَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصَبِي وَلَمْ يَتَزَلُّوا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوَحُوا
فنصب وجيف بفعل دل عليه ما تقدم وإما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من وجهين أحدهما أن قوله دلوي دونكا في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني أنا نُسَلِمُ أَنَّهُ في موضع نصب لكن بإضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد الاسد قيل لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو اخذوا ولهذا اذا كرروا لم يجوز اظهار الفعل واذا حذفوا احد الاسمين جاز اظهار الفعل فدل على ان احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

فأيّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول لأنّ الفعل يجب ان يكون مقدّماً على الاسم الثاني لانه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي ان يكون مقدّماً فان قيل فلم انتصب قولهم إِيَّاكَ والشرّ قيل لأنّ التقدير فيه إِيَّاكَ احذَرُ فَإِيَّاكَ منصوب باحذر والشرّ معطوف عليه وقيل اصله احذر إِيَّاكَ من الشرّ فوضع الجارّ والمجرور النصب فلما حذف حرف الجارّ صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إِيَّاكَ ولم يقدّروه قبلك قيل لأنّ إِيَّاكَ ضمير المنصوب المتصل ولا يجوز ان يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت به قبله لم يجوز ان تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف الا ترى انك لو قلت ضربتُ إِيَّاكَ لم يجوز لأنك تقدر على ان تقول ضربتك فامّا قول الشاعر . اليك حتى بلغت إِيَّاكَ فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع إِيَّاكَ كما يستعملوه مع غيره قيل انها خصّت إِيَّاكَ بهذه لأنها لا تكون الا في موضع نصب لانها ضمير المنصوب المتصل فصارت بنية لفظه تدلّ على كونه مفعولاً فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فانه يجوز ان يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اذ ليس في بنية لفظه ما يدلّ على كونه مفعولاً فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوباً قيل لوقوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انّ الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

الاول انه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الابل فلما
 سمي مصدرا دل على انه قد صدر عنه النعل والوجه الثاني ان المصدر
 يدل على زمان مطلق والنعل يدل على زمان معين فكما ان المطلق اصل
 للقيّد فكذلك المصدر اصل للنعل والوجه الثالث ان النعل يدل على
 شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب ان يكون
 المصدر قبل النعل والوجه الرابع ان المصدر اسم وهو يستغني عن النعل
 والنعل لا بد له من الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه
 اولى بان يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس ان
 المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يدل على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت اسماء الفاعلين والمنعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمنعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على انه ليس
 مشتقا من النعل والوجه السادس ان المصدر لو كان مشتقا من النعل
 لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين
 والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دل على
 ان الفعل مشتق منه والوجه السابع ان النعل يتضمن المصدر والمصدر
 لا يتضمن النعل الا ترى ان ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب
 والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا كان كذلك دل على ان
 المصدر اصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما نقول في الاواني المصوغة
 من الفضة فانيها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في الفضة
 فدل على ان الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الاواني مأخوذة من
 الفضة واما الكوفيون فذهبوا الى ان المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الاول ان المصدر يعتل لاعتلال النعل
 ويصح لصحته نقول قمت قياما فيعتل المصدر لاعتلال النعل ونقول قاوم
 قواما فيصح المصدر لصحة النعل فدل على انه فرع عليه والوجه الثاني ان

النعل يعمل في المصدر ولا شك ان رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث ان المصدر يذكر تأكيدا للنعل ولا شك ان رتبة المؤكّد
 قبل رتبة المؤكّد فدلّ على ان المصدر مأخوذ من النعل والصحيح ما
 ذهب اليه البصريون واما ما استدلّ به الكوفيون فناسد اما قولهم انه
 يصح لصحّة النعل ويعمل لا اعتلاله فنقول انها صح لصحّته واعتل لا اعتلاله .
 طلبا للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق نصاريف
 الكلمة وهذا لا يدلّ على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل
 يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد الا تختلف طرق
 نصاريف الكلمة وكذلك قالوا اكرم والاصل فيه اأكرم الا انهم حذفوا .
 احدى المهمزين استثقالا لاجتماعهما ثم قالوا يكرم وتكرم ونكرم فحذفوا
 الهمزة وان لم يجتمع همزتان حملا على اكرم ليجري الباب على سنن واحد
 وكذلك هاهنا واما قولهم ان النعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ
 على انه اصل له فإنا اجمعنا على ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال
 ولا شك ان الحروف ليست اصلا للاسماء والافعال فكذلك هاهنا واما .
 قولهم ان المصدر يذكر تأكيدا للنعل فنقول هذا لا يدلّ على انه فرع
 عليه الا ترى انك تقول جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدلّ
 هذا على ان زيدا الثاني فرع على الاول فكذلك هاهنا وقد بينا هذا
 مستوفى في المسائل الخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرّت اشدّ السير
 منصوبا على المصدر قيل لان افعّل لا يضاف الا الى ما هو بعض له .
 وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر كان
 مصدرا فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم قعد القرفصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لان القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذي هو قعد

بتعدى الى جنس التعود الذي يشتمل على الفرفصاء وغيرها تعدى الى
 الفرفصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ
 كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى
 انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد النعمة الفرفصاء الا انه حذف
 الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه
 لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير
 موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى مما يفتقر الى تقدير موصوف
 فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء
 المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقمت الليلة
 وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقمت في الليلة وجلست في
 مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا
 للافعال سمي ظرفا تشبيها بالأواني التي تحل الاشياء فيها ولهذا سمي
 الكوفيون الظروف محال لحلول الاشياء فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف
 لتضمنها معنى الحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن الحرف الا انها
 لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت
 متضمنة للحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لما تضمنت
 معنى همزة الاستفهام لم يجوز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهارها هنا دل
 على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون مفعولة
 على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم
 يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف

الزمان بصيغته كما يدلّ على جميع ضروب المصادر وكما أنّ الفعل يتعدّى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّى الى جميع ظروف الزمان وأما ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته الا ترى أنّك اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدلّ على مكان دون مكان كما يكون فيها دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدّى الى ظروف المكان فان قيل فلم تعدّى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل لانّها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما أنّها مبهمه غير محدودة الا ترى أنّك اذا قلت حَلَفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت قام دلّ على كلّ زمان ماض من أوّل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم دلّ على كلّ زمان مستقبل والوجه الثاني أنّ هذه الظروف لا تتقدّر على وجه واحد لانّ فوقا يصير تحتها وتحتها يصير فوقا كما أنّ الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدّى الفعل اليها كما يتعدّى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد مني معقّد الأزار ومقعد القابلة ومناط الثريا وهما خطان جانبي أنفها يعني المخطّين الذين يكتفان أنف الظئيه وهي كلّها مخطوطة قيل الاصل فيها كلّها ان تستعمل بحروف الجرّ الا أنّهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتساعا كقول الشاعر

فَلَا يُغِينُكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَا قِيلَانِ الْخَيْلِ لَابَةِ صَرْغَدِ

وقال الآخر

لَدَن يَهْزُ الْكَفْتُ بَعِيلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ
 اراد في الطريق ومن حَقَّهَا أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ دَخَلَتْ
 الْبَيْتَ فَذَهَبَ أَبُو عَمْرِو الْجَرَمِيُّ إِلَى أَنَّ دَخَلَتْ فَعَلَ مُتَعَدِّ نَعْدَى إِلَى الْبَيْتِ
 فَنَصَبَهُ كَقَوْلِكَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَذَهَبَ الْكَثَرُونَ إِلَى أَنَّ
 دَخَلَتْ فَعَلَ لَازِمٌ وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا
 أَنَّهُ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ اتِّسَاعًا عَلَى مَا بَيَّنَّا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالَّذِي يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ دَخَلَتْ فَعَلَ لَازِمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مُصْدَرَهُ عَلَى فَعُولٍ وَهُوَ
 مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ كَقَعْدَ قَعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ
 وَالثَّانِي نَظِيرُهُ فَعَلَ لَازِمٌ وَهُوَ غَرَّتْ وَنَقِيضُهُ فَعَلَ لَازِمٌ وَهُوَ خَرَجَتْ
 ١٠ فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَازِمًا حَمَلًا عَلَى نَظِيرِهِ وَنَقِيضِهِ فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١٠ أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الْعَامِلُ لِلنَّصَبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ قِيلَ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ
 فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ أَيْ مَعَ الْخَشْبَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا
 الْوَاوَ مَقَامَ مَعَ تَوْسُّعًا فِي كَلَامِهِمْ فَقَوِيَ الْفِعْلُ بِالْوَاوِ فَتَعَدَّى إِلَى الْأِسْمِ
 فَنَصَبَهُ كَمَا قَوِيَ بِالْهَمْزَةِ فِي قَوْلِكَ أَخْرَجْتَ زَيْدًا وَنَظِيرَ هَذَا نَصَبُهُمُ الْأِسْمَ
 ٢٠ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَكَذَلِكَ
 هَاهُنَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ
 إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ اسْتَوَى
 الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ لَا يَحْسُنُ تَكَرُّرُ الْفِعْلِ فَيُقَالُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشْبَةُ
 لِأَنَّ الْخَشْبَةَ لَمْ تَكُنْ مُعَوَّجَةً حَتَّى تَسْتَوِيَ فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكَرُّرُ الْفِعْلِ كَمَا

يحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الاوّل فانتصب على الخلاف
 وذهب ابو اسحاق الزجاج الى أنّه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه
 استوى الماء ولا بَسَ الخشبَة وزعم انّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
 الواو والصحيح هو الاوّل وإمّا قول الكوفيّين أنّه منصوب على الخلاف
 لانه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة .
 وانّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل
 ذلك لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لانّ كونه مفعولا لا يوجب ان يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وإمّا قول الزجاج فانه
 ينتصب بتقدير عامل لانّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
 بصحيح ايضا لانّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتّصل به المفعول
 فإن كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدّي الى المفعول بنفسه وان كان يفتقر
 الى تقوية بحرف الجرّ او غيره عمل بتوسطه الا ترى انك تقول اكرمت
 زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمتنع الواو
 من وقوع اكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذفت
 مع واقبت الواو مقامها قيل حذفت مع واقبت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلبنا للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من
 غيرها من الحروف قيل انها كانت الواو اولى من غيرها لانّ الواو
 في معنى مع ولانّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فلم يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لانّ حكم الواو ان لا تتقدّم
 على ما قبلها وهذا الباب من النحويّين من يجزى فيه القياس ومنهم
 من يقصره على السماع والاكثر على القول الاوّل فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتكَ طمعا في برك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جئتكَ للطمع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفك الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمعدى قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئا الا لعلته وهي علته للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِبَغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَاِتِبْغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ معرفة بالاضافة وتثبينا نكرة قال الشاعر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٠ فادَّخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الآخر
يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُهْورٍ مَخَافَةً وَزَعَلِ الْمَجْوِرُ وَالْهَوْلُ مِنْ تَهْوُلِ الْهَبْوَورِ
وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدر بالاضافة في هذه المواضع في نية الانفصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ مُهْطِرُنَا وقال الشاعر

سَلِّ الْهَوْمَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطَ صُهْبَةٍ مَتَعِيسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر الى دليل ثم لو صح هذا في الإضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهل من تهول الهبور .

وإشباهه فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لأن العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المنعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه
البصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمنعول الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا .
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع الحال من الفاعل والمنعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من تدبها تحجم
صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر البهم
فنصب صغيرين على الحال من الناء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
منعولة وقال الآخر

متى ما تلقني فردين ترجف روائف أليتك وإستطارا
فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمنعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فإن كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لأن العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقديم معبولة عليه وإن كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقديم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف نصرّفه فلم يجوز تقديم معموله عليه وذهب
 النّوّاء الى انه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل
 فيه فعلا او معنى فعل وذلك لانه يؤدّي الى ان يتقدّم المضمّر على المظهر
 فانه اذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدّم عليه وتقديم
 المضمّر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لان راكبا وإن كان مقدّما في
 اللفظ الا انه مؤخّر في المعنى والتقدير واذا كان مؤخّرا في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فاهلآء في نفسه عائدة
 الى موسى الا انه لما كان في تقدير التقديم والهاء في تقدير التأخير جاز
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل
 اللّازم في الحال قيل لان الفاعل لما كان لا يفعل الفعل الا في حالة
 كان في الفعل دلالة على الحال فتعدّى اليها كما تعدّى الى ظرف الزمان
 لما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل لم وجب ان يكون الحال نكرة
 قيل لان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سيبويه نعتا للفعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدلّ الفعل عليه وان لم تذكره الا ترى ان
 جاء يدلّ على مجيء واذا قلت جاء راكبا دلّ على مجيء موصوف بركوب
 فاذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصّته يجب
 ان يكون نكرة واما قولهم أرسلها العراك وطلّبت جهدا وطاقتك ورجع
 عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لان التقدير ارسلها تعترك
 وطلّبت تجتهد وتعترك وتجتهد جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال
 كأنك قلت ارسلها معتركة وطلّبت مجتهدا الا انه أضمر وجعل المصدر
 دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم
 رجع عوده على بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون متعديا كما يكون
 لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاعْمَلْ رَجِعْ فِي
 الكاف التي للخطاب فقال رجعك الله فدلّ على انه يكون متعديا ومما

بدل على أنّ الحال لا يجوز ان يكون معرفة أنّها لا يجوز ان تقوم مقام
الفاعل فيما لم يسم فاعله لأنّ الفاعل قد يُضمر فيكون معرفة فلو جاز ان
يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
والجاء والمجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبين النكرة المنسيرة اليهم فان قيل فاعمل
العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فبحق قولك نصّب زيد عرقا ونفقاً الكباش شحما فعرقا وشحما كل واحد
منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انه لا
يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأنّ المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى الا ترى انك اذا قلت نصّب زيد عرقا كان الفعل للعرق
في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يحز تقديمه كما لو كان
فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقهما
الى انه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
أَتَهَجَّرُ سَلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كاد نفسا بالفراق تطيب
ولأنّ هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لانه من فعل متصرف فكذلك
هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدلل به المازني والمبرد من
البيت فانّ الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
لا حجة فيه ولأنّ صحّت تلك الرواية فتقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنه
قال أعني نفسا واما قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيننا وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنها جاز ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل راكبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فإنك إذا قلت نصب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العددون نحو عشرون أو تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله ذو رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يجر بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم يجب أن يكون التمييز نكرة قبل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولها أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فأما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صقع الدبك على أدهم أجش الصهيل
وقال الآخر . أجب الظهر ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر
والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب
أن شاء الله تعالى

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
 الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا
 انه قوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية
 ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان
 الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين
 وذهب الفراء من الكوفيين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإن وترفع في النفي اعتبارا
 بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان
 العامل هو إلا بمعنى أستثنى ففاسد من خمسة اوجه الاول انه لو كان
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في
 جواز الرفع والجزم في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيد
 وما مررت بأحد إلا زيد والوجه الثاني ان هذا يؤدي الى افعال معاني
 الحروف واهمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انك تقول ما زيد
 قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجوز ذلك فكذلك
 هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب
 فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وإما ان يكون منصوبا بنفسه
 وإما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب
 بتقدير إلا لاننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انه يعمل في نفسه لان
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم
وانما جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإيهام
المفترط الا ترى انك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإيهام المفترط اشبه الظروف
المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
انا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لان التقدير أستثنى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني واذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس انا اذا أعلننا معنى إلا
كان الكلام جملتين واذا أعلننا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين واما قول
الفرّاء بان إلا مركبة من إن ولا فدعوى تنفّر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول المحرف اذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا
رُكِبَ مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا
رُكِبَ مع لا كقوله . لولا الكمي المقنعا . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فهاذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل
ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل اولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا اولى
لان اختلاف اللفظ يُشعر باختلاف المعنى واذا اتفقا كان موافقة اللفظ

اولى والوجه الثاني انّ البدل يجري في تعلّق العامل به كجبراه لو ولى
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمنعول فلما كان البدل اقوى
في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز
البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب قيل لانّ البدل في الإيجاب يؤدّي الى
محال وذلك لانّ المبدل منه يجوز ان يقدر كانه ليس في الكلام فاذا
قدرنا هذا في الإيجاب صار محالا لانه يصير التقدير جاءني إلا زيد
وصار المعنى انّ جميع الناس جاؤني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي
كما يستحيل في الإيجاب لانه يجوز ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق
بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوي
وسواء قيل لانّ غير لها اقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها
مجرورا بالإضافة ولا بدّ لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم^{١٥}
الواقع بعد إلا ليدلّ بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الذي بعد إلا من
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأمّا سوى وسواء فلزمها النصب لانّهما
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لانّ
ذلك يؤدّي الى تمكّنها وها لا يكونان متمكّنين فلذلك لم يجز ان يعربا
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأمّا حاشي فاختلف الخوّبون في ذلك^{٢٠}
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريّين الى انه حرف جرّ وليس بفعل
والدليل على ذلك انه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل
على الافعال فيقال ما حاشي زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل دلّ
على انه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيّون الى انه فعل

ووافقه أبو العباس المبرد من البصريين واستدلوا على ذلك من
ثلاثة أوجه الوجه الأول أنه يتصرف والتصرف من خصائص الأفعال
قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشى من الأقوام من أحد
فإذا ثبت أن يكون متصرفا وجب أن يكون فعلا والوجه الثاني أنه يدخله
الحذف والحذف أنها يكون في الفعل لا في الحرف ألا ترى أنهم قالوا في
حَاشَى اللَّهِ حَاشَى اللَّهِ ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الألف حَاشَى اللَّهِ والوجه
الثالث أن لام الجَرِّ تتعلق به في قولهم حاشى لله وحرف الجرّ أنها تتعلق بالفعل
لا بالحرف لأن الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب إليه البصريون
١٠ وأما قول الكوفيّين أنه يتصرف بدليل قوله وما أحاشى فليس فيه حجة لأن
قوله أحاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسمل وهلل
وحمدل وسجل وحولى إذا قال بسم الله ولا اله إلا الله وسبحان الله والحمد
لله ولا حول ولا قوة إلا بالله وإذا كانت هذه الأشياء لا تتصرف فكذلك
هاهنا وقولهم أنه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم
١٠ بل الحذف قد يدخل الحرف ألا ترى أنهم قالوا في رَبِّ رَبِّ وقد قرئ
بهما قال الله تعالى رَبُّهَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد
والتخفيف وفي رَبِّ أربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح الراء
وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سَوْفَ أَفْعَل
سَوْ أَفْعَل وهو حرف وزعم أن الأصل في سأفعل سوف أفعل فحذفت
٢٠ الفاء والواو معا فدلّ على أن الحذف يدخل الحرف وأما قولهم أن لام
الجرّ تتعلق به قلنا لا نسلم فإن اللام في قولهم حاشى لله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ أَي رَدَفَكُمْ كقوله تعالى الَّذِينَ
هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ وما أشبه ذلك وإنما زيدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من الحذف فدلّ على أنه ليس فعل وأنه حرف

وَأَمَّا خَلَا فَإِنَّهَا تَكُونُ فَعَلًا وَحَرْفًا إِذَا كَانَتْ فَعَلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا
مَنْصُوبًا وَتَنْصَبُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مُجْرُورًا
لأنَّهَا حَرْفٌ جَرَّ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ فَعَلًا وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَكُنْ حَرْفًا
لأنَّهَا مَعَ مَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ وَإِذَا كَانَتْ فَعَلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا
لَا غَيْرَ قَالَ الشَّاعِرُ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وَسَنَذَكُرُ هَذَا فِي بَابِ مَا يَنْصَبُ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

أَنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ عَمِلْتُ مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ النِّصْبُ قَبِيلُ
لأنَّهَا أَفْعَالٌ أَمَّا مَا خَلَا وَمَا عَدَا فَهِيَ فَعْلَانٌ لِأَنَّ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا
كَانَا مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ وَإِذَا كَانَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ انْتَفَتْ عَنْهَا الْحَرْفِيَّةُ
وَوُجِبَتْ لَهَا الْفِعْلِيَّةُ وَكَانَ فِيهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَحُكِيَ
عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ كَانَ يَجْرُ بِهِنَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا مَا فَيُجْرِبُهُمَا مُجْرَى خَلَا ١٠
لأنَّ خَلَا تَارَةً تَكُونُ فَعَلًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَتَارَةً تَكُونُ حَرْفًا
فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُجْرُورًا وَأَمَّا سَبْيُوهُ فَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ عَدَا إِلَّا النِّصْبَ
لَا غَيْرَ وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَإِنَّهَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ
خَبَرٌ لَهَا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِكَ جَاءَ فِي الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ عَمْرًا أَيْ
لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا فَبَعْضُهُمُ الْاسْمُ وَمَا بَعْدُ الْخَبَرُ ٢٠
وَخَبَرُ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا كَمَا لَوْ لَمْ يَكُونَا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ لَزِمَ لَفْظًا وَاحِدًا فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ قَبِيلُ لِأَنَّهُمَا لَهَا اسْتِعْمَالًا
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ قَامَا مَقَامَ إِلَّا وَإِلَّا لَا يَغْيَرُ لَفْظُهُ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِيَدُلُّوا
عَلَى أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ وَلَا فَيَقَالُ

ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد النفي فلما أقيا هاهنا مقام
 إلا غيرا عن اصلهما في النفي فلم يجوز العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم بُنيت كم على السكون قيل انما بنيت لانها لا تخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى
 ١٠ حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا
 على رب وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فلا استفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 ١٥ التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 يجر ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلماذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

تجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل انها جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن الفصل
 بين الجارّ والمجرور لأنّ الجارّ والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على أنّ بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويجرّ بها في الاستفهام حملاً لإحديهما على
 الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهاميّة لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة واذا
 كانت خبريّة جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانّها اذا كانت استفهاميّة
 حملت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة نحو
 احد عشر رجلاً وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجوز ان تبيّن إلا بالمفرد
 النكرة واذا كانت خبريّة حملت على عدد يجزّ ما بعده والعدد الذي
 يجزّ ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كائة درهم وبالجمع كثلثة اثناب فلماذا
 جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع وأما اختصاصهما بالتنكير فيهما جميعاً فلانّ
 كم لهما كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصحّ إلا في النكرة لا في المعرفة
 لانّ المعرفة تدلّ على شيء مختصّ فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت ربّ تختصّ بالنكرة لانّها لهما كانت للتقليل والتقليل انها يصحّ
 في النكرة لا في المعرفة كما بينّا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

ان قال قائل لم ادخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكر نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل انها فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لاربعة
 اوجه الوجه الاول انّ الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل فأخذ الاصل الهاء فبقى

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني انّ المذكّر اخفت من المؤنث فلما كان
المذكّر اخفت من المؤنث احتمال الزيادة والمؤنث لما كان انقل لم يحتمل
الزيادة والوجه الثالث انّ الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في علامة
ونسابة والمذكّر افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال في المذكّر بالهاء نحو غراب
وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عقاب
وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكّر وأسقطوها في
المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلا العشرة فانها تتغير
لانها تكون في حال التركيب في المذكّر بغير هاء والمؤنث بالهاء لانهم
لما ركّبوا الأحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا
الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على
لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة
عشر قيل لانّ الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذف حرف
العطف وهي الواو ضُمَّنا معنى حرف العطف فلما تَضَمَّنا معنى الحرف
وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لانّ لها حالة تمكّن قبل البناء وكان
الفتح اولى لانه اخفت الحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبنوا
اثنين في اثني عشر قيل لوجهين احدهما انّ علم التثنية فيه هو علم
الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية والثاني انّ إعرابه
في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما
كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بُني على قياس أخواته
لتضمّنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من
اثنين فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
اليه لانّ كلّ واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
اثني عشر الا ترى أنّك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام
زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلماذا قلنا ان العشر قاصر
مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذف الواو من احد
عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك
حملا على العشرة وما قبلها من الاحاد لقرنها منها لتكون على لفظ الاعداد
المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا
بلغوا الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها اذا
بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ
الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل
لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو
ونون او ياء ونون وكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا
يجوز فلم يبق من الاحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها
عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل
فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من
لفظ الاثنين واوّل الاثنين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلوا بالكسر
على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة
ونسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المتصود
من ذكر النوع تعيين المعداد من اي نوع هو وهذا يحصل بالواحد
النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة
اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف
الى ما بعده ولانه ليس بضاف فيتوهم انه جزء مما بينته كما يلزم بالمضاف
فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه
من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكأنه
موجود في اللفظ لانه لم يبق مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

فمنع من الإضافة وأما العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فمنعت من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيناه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة أضيفت الى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة من وجه لأنها عقدٌ مثلاً وحملت على التسعين لأنها تليها فالزمت الإضافة تشبيهاً بالعشرة وبنيت بالواحد تشبيهاً بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث مائة ولم يقولوا ثلث مئتين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئتين إلا انهم اكتفوا بلفظ المائة لأنها تدلّ على المجموع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن المجموع قال الله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً أَي أَطْفَالاً قال الشاعر

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْنُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

١٠ اي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم اجري الألف مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لأن الألف عقد كما ان المائة عقد فان قيل فلم يجمع الألف اذا دخل على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد كالمائة قيل لأن الألف طرف كما ان الواحد طرف لأن الواحد أول والالف آخر ثم تتكرر الأعداد فذلك اجري مجرى ما يضاف الى الآحاد ١٠ فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلثون

باب النداء

ان قال قائل لم بني المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه اشبه ٢٠ كاف الخطاب وذلك من ثلاثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن كل واحد منها يتصف بهذه الثلاثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الأصوات لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبني على

حركة تنضيل على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قبل لثثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
 ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناؤه على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان
 مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم
 لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها شبه قبل وبعد فبنوه
 على الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قيل جاز الرفع حملا على اللفظ ١٠
 والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
 المبنى هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد وضمة بناء وضمة الصفة ضمة اعراب قيل لان الضم
 لما اطرّد في كلّ اسم منادى شبه الرفع للفاعل لا طراد فيه فلما شبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ١٠
 وأن الاسم مبني فلماذا كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل أن المنادى شبه الاسماء المضمرة
 والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع ٢٠
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قيل انها جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل نارة على اللفظ ونارة على الموضع قال
 الله تعالى يا جِبَالَ اُورِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بِالرَّفْعِ والنصب فمن قرأ
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

كان المضاف والنكرة منصوبين قيل لأن الأصل في كلّ منادى أن يكون منصوباً لأنه منقول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقي ما سواه على الأصل فان قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه أدعو زيدا وأنادي زيدا وذهب آخرون إلى أنه منصوب بما لأنها نابت عن ادعو وأنادي والذي يدل على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه فان قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبتين فهلاً بُنِيَ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بُني المفرد قيل لوجهين أحدهما أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرّف بالمضاف إليه فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد وأما النكرة فبعبارة الشبه من أسماء الخطاب ولم يحز بناؤها والوجه الثاني أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيهما ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محلّ التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدتها وكانت النكرة التي يقصد قصدتها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير فان قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والميم لأن الأصل فيهما النداء بأيّ نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا آيا والالف واللام لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإحجاف بالاسم فان قيل فهل يجوز في وصف أيّ هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريف والظريف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

الحقيقة ألا أنهم ادخلوا آياها هنا توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام
 فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجوز فيه إلا الرفع مع كونه صفة
 إيدانا بأنه المقصود في النداء وذهب ابو عثمان المازني الى أنه يجوز
 فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز يا زيد الطريف وهو عندي
 القياس لو ساءده الاستعمال فان قيل فلم لم يجعل بين ياء والالف واللام
 قبل لان يا تفيد التعريف والالف واللام تفيد التعريف فلم يجعل
 بين علامتي تعريف اذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فان قيل
 قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء او بالعلمية قيل في ذلك وجهان
 احدهما انا نقول ان تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف
 النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني انا نسلم ان تعريف
 العلمية والنداء اجتماعا فيه ولكن جاز ذلك لانا منعنا عن الجمع
 بين التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كما مع الالف واللام والعلمية
 ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما فان قيل أليس قد قال الشاعر
 قديتك يا التي تيست قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللذان فرّا .
 فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل انها قوله
 قديتك يا التي تيست قلبي وانت بخيلة بالود عني
 فانها جمع بين يا والالف واللام لان الالف واللام في الاسم الموصول
 ليستا للتعريف لانه انما يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما كانا فيه
 زائدين لغير التعريف جاز ان يجمع بين يا وبينهما واما قول الآخر
 فيا الغلامان اللذان فرّا اياكما أن تكسباني شرا
 فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف واقام الصفة مقامه
 لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضا فان قيل قد
 قالوا يا الله فجعلوا بين يا والالف واللام قيل انها جاز ان
 يجعلها بينهما لوجهين احدهما ان الالف واللام عوض عن حرف سقط

من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهمزة من أوّله وجعلوا الألف واللام عوضاً منها والذي يدلّ على ذلك أنهم جوّزوا قطع الهمزة ليدلّوا على أنّها قد صارت عوضاً عن همزة القطع فلما كانت عوضاً عن همزة القطع وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينها والوجه الثاني أنّه إنّما جاز في هذا الاسم خاصّة لانه كثر في استعمالهم فخفّت على ألسنتهم فجوّزوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم أُلحقت الميم المشدّدة في آخر هذا الاسم نحو اللهمّ قيل اختلف النحويّون في ذلك فذهب البصريّون إلى أنّها عوض من يا آتي للتنبيه وإلهاء مضمومة لانه نداء ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهمّ لتلا يجمعوا بين العوض والمعوّض وذهب الكوفيّون إلى أنّها ليست عوضاً من يا وإنّما الأصل فيه يا الله أمّا بخير ألا أنّه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا أيش والأصل فيه أي شيء وقالوا وبليّه والأصل فيه ويل أمّه وهذا كثير في كلامهم فكذلك ها هنا قالوا والذي يدلّ على أنّها ليست عوضاً عنها أنّهم يجمعون بينها قال الشاعر

إني إذا ما حدّثُ ألباً أقول يا اللهمّ يا اللهمّ

وقال الآخر

وما عليك أن تقول كلاً * صليت أو سبّحت يا اللهمّ * أردد علينا شيخنا مسلماً
فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينها لأنّ العوض والمعوّض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب إليه البصريّون وأمّا قول الكوفيّين أن أصله يا الله أمّا بخير فهو فاسد لانه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا إليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدّي إلى هذا المعنى ولا شك أنّه يجوز أن يقال اللهمّ العنه اللهمّ أخزه وما أشبه ذلك قال الله تعالى وإذ قالوا اللهمّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ولو كان الأمر على ما

ذهبوا اليه لكان التقدير فيه أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أمم بالخير إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتوا بعذاب اليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم ويا
بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لأنه أنها جمع بينهما لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر . ها نفتا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي
عوض منها فكذلك ها هنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خصّ الترخيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الأتري أنه عرض فيه حذف الإعراب
والتنوين وها من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترخيمه وذلك لأن الترخيم أنها
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو على غاية
الحنّة فلا يحتمل الحذف لأن الحذف منه يؤدي الى الإجحاف به وذهب
الكوفيون الى أنه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحرّكا وذلك نحو قولك
في عنق يا عن وفي كنف يا كت وما اشبه ذلك لأن في الاسماء ما يماثله
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل
قولهم دميان وقيل دميان ايضا فنقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف في هذه
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر
لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعدك عن القياس فلان القياس يقتضي
ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلما
حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني
انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات
عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترخيم فانها
وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه
ولم يوجد هاهنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف
١٠ فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن
وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول
في ترخيم حضرموت يا حضراً وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك
فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اختلف النحويون في ذلك
١٠ فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما
يوثر النداء فيه بيا والمضاف اليه لم يوثر فيه النداء بيا فكذلك لا يجوز
ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير
بن ابي سلي وهو

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا أو اصرنا والرحم بالغيب يذكر
٢٠ اراد يا آل عكرمة فحذف الناء للترخيم وهو عكرمة بن خصة بن قيس
بن غيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب
اراد ابا عمرو الا انه حذف الناء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر
أما ترين اليوم أم حمز قاربت بين عني وجمزي

اراد أم حمزة فحذف التاء للترخيم فبدل على جوازه وما انشدوه لا حجة فيه لأنه رخصه للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
 ألا أضحت حباثلکم رِماما وأضحت منك شاسعة اماما
 يريد أمانة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن نحو ان تقول في سبطريا سبب أو لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك لأنه كما بقيت حركة الاسم المرخّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون لأنه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى أن ترخيمه بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لأن الحرف اذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا أنه لا يحذف لأدى ذلك الى ان يشابه الادوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز وهذا ليس بصحيح لأنه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف الحرف المكسور مثلاً بوئدي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلم ولا قائل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان يبنى المرخّم على الضمّ في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته وسكونه قيل لانهم لو قدروا بقية الاسم المرخّم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء فبنوه على الضمّ نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والثلاثون

باب النُدْبَةِ

ان قال قائل ما النُدْبَةُ قيل تَجْعَلُ يَلْحَقُ النَّادِبَ عِنْدَ فَقْدِ الْمُنْدُوبِ .
 وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمّل المصائب فان قيل
 فما علامة النُدْبَةِ قيل واو يا في أوّل الف وهاء في آخره وإنها
 زبدت واو يا في أوّل الف وهاء في آخره ليمدّ بها الصوت ليكون
 المندوب بين صوتين مديدين وزبدت الهاء بعد الالف لأن الالف
 خفيفة والوقف عليها يزيد لها خفاء فزبدت الهاء عليها في الوقف لتظهر
 ١. الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم يجب ان لا يندب إلا
 بأعرف اسمائه وأشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين
 لأنهم اذا عذروه شاركوه في التفعّع والرزية فاذا شاركوه في التفعّع هانت
 عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف النُدْبَةُ آخر المضاف اليه نحو يا
 عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لأن
 ٢. الف النُدْبَةُ إنما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة
 شيء واحد والدليل على ذلك أنه لا يتمّ المضاف إلا بذكر المضاف
 اليه ولا بدّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انك لو
 قلت في غلام زيد وثوب خزّ غلام وثوب لم يتمّ إلا بذكر المضاف اليه
 فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف
 ٣. النُدْبَةُ آخر المضاف اليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء
 واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر
 الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى انك اذا قلت
 هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن
 شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دلّ على انها ليسا بمنزلة

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف الدبة
الصفة بخلاف المضاف اليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
حبيب البصري الى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف اليه وقد
بيننا الفرق بينهما ويجكون عن بعض العرب انه قال وا عدما وا جُجُبْنِي
الشاميتيانه وهو شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى
المخاطب نحو وا غلامكاه ولم يجوز ندأؤه قيل لان المندوب لا ينادى
لجيب بل ينادى لشهر النادب مصيبته وانه قد وقع في امر عظيم
وخطب جسيم ويظهر تفجعه كيف لا يكون في حالة من اذا دعي
اجاب واما المنادي فهو مخاطب فلو جاز ندأؤه لكان يؤذي الى
ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه تصب ١٠
ان شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

ان قال قائل لم بُنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل ١٠
انها بنيت مع لا لان التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
في الدار لانه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذف من
من اللفظ وركبت مع لا نضمت معنى الحرف فوجب ان تنبى وانما
بنيت على حركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وانما كانت الحركة فتحة
لانها اخفت الحركات وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحركة حركة ٢٠
إعراب لا حركة بناء لان لا تعمل النصب إجماعا لانها نقيضة ان لان
لا للنفي وان الإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
الا ترى ان لا لهما كانت فرعا على ان في العمل وان تنصب مع التنوين
نصبت لا بغير تنوين لينحط الفرع عن درجة الاصل اذ الفروع تنحط

عن درجات الاصول ابدا وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب
 ان لا يحدف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
 يستحق الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحدفه مع لا
 لينحط الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما ينحط عن درجة الاصل
 فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
 ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
 مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة
 خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها لقبوتها ولا تركب مع اسمها
 اضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف
 وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
 والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
 المحققين فانحطت لا التي هي الفرع عن درجة ان التي هي الاصل فان قيل
 فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
 على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرده البناء
 على الفتحة في كل نكرة ركبت مع لانتها اشبهت النصب للمفعول لا طرده
 فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم
 جاز ان تبنى صفة النكرة معها على الفتح كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
 وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
 الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبنى
 مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه
 لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايها الرجل
 ثم ها في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبنى كل واحد منها مع صاحبه ولا
 يجوز هاهنا ان تركب لا مع النكرة اذا ركبت مع صفتها لانه يؤول الى
 ان تجعل ثلث كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كثر نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
 قيل لآنك اذا كثر كان جوابا لمن قال أرجل في الدار ام امرأة
 فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال
 فان قيل لم بُنيت لا مع النكرة دون المعرفة قيل لأن النكرة تقع بعد
 من في الاستفهام الا ترى أنك تقول هل من رجل في الدار فإذا وقعت
 بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب وإذا حذف من في
 السؤال تضمنت النكرة معنى المحرف فوجب ان تبني وأما المعرفة فلا تقع
 بعد من في الاستفهام الا ترى أنك لا تقول هل من زيد في الدار
 فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجوز تقدير من في الجواب وإذا لم يجوز
 تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى المحرف فوجب ان يبقى^{١٠}
 على اصله في الإعراب فاما قول الشاعر . لا هيثم الليلة في المطي .
 فإنها جاز لأن التقدير فيه لا مثل هيثم فصار في حكم النكرة فجاز
 ان يبني مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل ابي
 حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لأنه^{١٠}
 جاء مبنيا على السؤال كأنه قال أزيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
 عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير ان المفرد
 لا ينتقل الى ذكره في الجواب الا ترى أنه اذا قيل أزيد عندك كان
 الجواب أن تقول لا من غير أن تذكره كأنك قلت لا اصل
 لذلك فاما قولهم لا بد لك أن تفعل كذا فإنها لم تكرر لأنه صار^{٢٠}
 بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا
 يذر في مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى فان قيل لم لا تبني مع المضاف
 قيل لم يجوز ان تبني مع المضاف لأن المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لا لكان يؤول الى ان تجعل ثلث

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه المضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجرّ

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجرّ قيل انما عملت لانها
اختصّت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة
وانما وجب ان تعمل الجرّ لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجرّ فلما
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى
النصب في المفعول لم يبق الا الجرّ فلها وجب ان تعمل الجرّ واجود
من هذا ان تقول انما عملت الجرّ لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجرّ وقع وسطا بين الرفع والنصب فأعطي الاوسط الاوسط ثم ان
هذه الحروف على ضربين احدها يلزم الجرّ فيه والآخر لا يلزم الجرّ فيه
فاما ما يلزم الجرّ فيه فمن الى وفي واللام والباء وربّ واما ما لا
يلزم الجرّ فيه فالواو والتاء في القسم وحتى ولها مواضع تذكرها فيها
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجرّ فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومذ ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما
دخل عليها حرف الجرّ فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا وضوء النجم من عن شمالك
وقال الآخر

فلقد أراني للرياح دَرِيَّة من عن يميني مرّة وشمال
وقال الآخر

جرت عليها كل ربح سبهوج من عن بين الخط او ساهج
 وقال الآخر . من عن بين الحياء نظرة قبل . واذا كانت حرفا
 كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك
 واما على فتكون اسما وفعلا وحرفا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف
 الجر فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر .
 غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها نصل وعن قبض يزبزا مجهل
 وقال الآخر

انت من عليه تنفض الطل بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترقعا
 وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز النلا .
 واذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
 نحو علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سلا يسلو سلوا فهو سال
 وما اشبه ذلك واذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
 زيد دين واشباهه واما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت
 اسما قدروها تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجر وكان ما
 بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصاليات ككا يؤثفن .
 فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم لانه لا يجوز ان يدخل حرف
 جر على حرف جر كقول الشاعر . بضمكن عن كالبرد المهم .
 وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

انتبهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن بهلك فيه الزيت والنمل .
 فالكاف هاهنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع باسناد النعل اليها
 فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاءني الذي كريد
 وما اشبه ذلك واما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
 قبل واما مذ ومنذ فلها باب تذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

ثُمَّ إِنَّ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ كُلِّهَا مُخْتَلِفَةٌ فَأَمَّا مَنْ فَتَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوَاجِهِ
 الْوَجْهِ الْأَوَّلُ أَنْ تَكُونَ لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
 البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما
 والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ
 مِنَ الْأَوْتَانِ فَمِنْ هَذِهِ دَخَلَتْ لَتَبْيِينِ الْمَقْصُودِ بِالاجْتِنَابِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ
 تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ لِأَنَّهُ لَيْسَ الْمَأْمُورُ بِهِ اجْتِنَابُ بَعْضِ الْأَوْتَانِ دُونَ بَعْضٍ
 وَأَمَّا الْمَقْصُودُ اجْتِنَابُ جِنْسِ الْأَوْتَانِ وَالْوَجْهِ الرَّابِعُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي
 الشَّيْءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَالتَّقْدِيرُ مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ وَمِنْ
 زَائِدَةٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ . وَمَا بِالرَّابِعِ مِنْ أَحَدٍ . أَيِ أَحَدٍ وَذَهَبَ بَعْضُ
 الْمُتَحَوِّينَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً فِي الْوَاجِبِ وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فَمِنْ زَائِدَةٍ بِقَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا
 مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَمِنْ زَائِدَةٍ وَمَا اسْتَدِلَّ بِهِ لِاحْتِجَةِ لَهُ فِيهِ لِأَنَّهُ مِنْ لَيْسَتْ
 زَائِدَةً فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فَمِنْ فِيهِ لِلتَّبْعِيضِ لَا
 زَائِدَةٍ لِأَنَّهُ مِنَ الذَّنُوبِ مَا لَا يَكْثُرُ بِإِبْدَاءِ الصَّدَقَاتِ أَوْ إِخْفَاءِهَا وَإِيتَاءِهَا
 لِلْفُقَرَاءِ وَهِيَ مِثْلُ الْعِبَادِ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ فَمِنْ فِيهِ
 أَيْضًا لِلتَّبْعِيضِ لِأَنَّهُمْ أَمَرُوا أَنْ يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ عَمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِمْ لَا
 عَمَّا أَحَلَّ لَهُمْ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ وَلَيْسَتْ زَائِدَةً وَأَمَّا إِلَى فَتَكُونُ عَلَى
 وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ غَايَةً كَقَوْلِكَ سَرْتُ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ وَالثَّانِي
 أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَاعْبَسُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ أَيِ مَعَ الْمَرَافِقِ وَمَعَ الْكَعْبَيْنِ
 وَأَمَّا فِي فِعْلَانِهَا الظَّرْفِيَّةِ كَقَوْلِكَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَقَدْ يَتَّسِعُ فِيهَا فَيُقَالُ
 زَيْدٌ يَنْظُرُ فِي الْعِلْمِ وَأَمَّا اللَّامُ فَمِعْنَاهَا التَّخْصِصُ وَالْمَلِكُ كَقَوْلِكَ الْمَالُ
 لَزَيْدٍ أَيْ يَخْتَصُّ بِهِ وَيَمْلِكُهُ وَأَمَّا الْبَاءُ فَمِعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ كَقَوْلِكَ كَتَبْتُ
 بِالْقَلَمِ أَيْ أَصَفْتُ كِتَابِي بِالْقَلَمِ وَأَمَّا رَبٌّ فَمِعْنَاهَا التَّقْلِيلُ وَهِيَ تَخَالَفُ

حرف الجرّ من اربعة اوجه الوجه الاول أنّها تقع في صدر الكلام وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني أنّها لا تعمل الا في نكرة وحروف الجرّ تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث أنّه يلزم مجرورها الصفة وحروف الجرّ لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع أنّها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم المحرف واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اختصّت بها فامّا كونها في صدر الكلام فإنّها لما كانت تدلّ على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة فلانّها لما كانت تدلّ على التقليل والنكرة تدلّ على التكثير وجب ان تختصّ بالنكرة التي تدلّ على التكثير ليصحّ فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلّق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت ربّ رجل يفهم كان التقدير فيه ربّ رجل يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ١٠ ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن فعناها المجاوزة واما على فعناها الاستعلاء واما الكاف فعناها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . لواحق الأقرب فيها كالمفق . وتقديره فيها المفق وهو الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى ٢٠

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

ان قال قائل على كم وجه نستعمل حتى قيل على ثلاثة اوجه الاول

ان تكون حرف جر كإلى نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه وهو ما قد حكي عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو نحو جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ورأيت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى زيدا فان قيل فلم حملت حتى على الواو قيل لأنها اشبهتها ووجه الشبه بينهما ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ كان زيدا داخلا في المحي كما لو قلت جَاءَنِي الْقَوْمُ وَزَيْدٍ فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان نحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لأنها لما كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره فلو قلت جَاءَ الرِّجَالُ حَتَّى النِّسَاءِ لجعلت النساء غاية للرجال ومقطعا لهم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء ١٥ كَأَمَّا نَحْوُ ضَرْبِ الْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ ضارب وزهبا حتى عمرو ذاهب قال الشاعر

فما زالت القتلى تَمْشِي دُمَاوَهَا بدجلة حتى ماء دجلة أَشْكَلُ

وقال الآخر

مَطْوِيَةٌ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُ رُكَايَهُمْ وحتى الجياد ما يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

٢٠ فان قيل فهل يكون للجمله بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون للجمله بعدها موضع من الإعراب لأن الجمله أنها يحكم لها بموضع من الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْمُكُ او خبر مبتدأ نحو زيدا يذهب وإذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الواجهة الثلاثة التي في حتى وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها
 حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول.
 وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الواجهة الثلاثة ينشد
 ألتى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلها ألقاها
 بالرفع والنصب والجر فالجر بحتى والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الأربعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ المحرفية وكل
 واحد منهما يكون اسما ويكون حرفا جارا قيل انما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ المحرفية لان مذ دخلها الحذف والاصل فيها ١٥
 منذ فحذف النون منها والحذف انما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ انك لو صغرتها او كسرتها لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكبيرها أمناذ لان التصغير والتكبير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ ٢٠
 ليلتان قيل انما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ قيل لانها اذا كانا حرفين بنيا لان

الحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمهما معنى الحرف لأنك إذا قلت ما رأته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأته من أول اليومين إلى آخرها ومن أول الليلتين إلى آخرها ولما تضمنا معنى الحروف وجب أن يبنيا وبنيت مذ على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون فبنيت على الأصل وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الدال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم إنباعا لضمه الميم كما قالوا في مَنَيْن مَنَيْن فضموا الناء إنباعا لضمه الميم ومنهم من يقول مَنَيْن فيكسر الميم إنباعا لكسرة الناء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمد لله فضم اللام إنباعا لضمه الدال وقراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال إنباعا لكسرة اللام فلماذا كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما أن من تختص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون إلى أن من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَأَدْخَلَ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وهو ظرف زمان ويستدلون أيضا بقول زهير بن أبي سلي

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

وما استدلوا به لاحتجة لهم فيه أما قوله تعالى لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فالتقدير فيه من تأسيس أول يوم فحذف المضاف وإقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه أهل القرية وأهل العير وهذا كثير في كلامهم وأما قول زهير بن أبي سلي من حجج ومن دهر فالرواية فيه مذ حجج ومن دهر وإن صح ما روه فالتقدير فيه من مر حجج ومن مر دهر كما تقول مررت عليه السنون ومررت عليه الدهور فحذف المضاف وإقام المضاف إليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذِفَ فعل القسم قيل انها حذفت فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها . يعني الواو والتاء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله او احلف بالله والحرف المعدي من هذه الاحرف هو الباء لان الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء دون غيرها من الحروف المعدية لان الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به . مع تعديته والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجها من الشفتين كما ان الباء مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرعا على الباء والباء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابداً يخط عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث ونجاه ونخمة وتهمة وتيفوز والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لانه مأخوذ من الوقار الا انهم

أبدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للتاء والواو تدخل على المظهر دون المضمحل لانها فرع انحطت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالآخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا او منفيا جعلوا الرابطة بينهما باربعة احرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإن وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيهِمْ تَقْتُلُو تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان إيجابا لم يخل من إن او اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فلماذا جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين. إضافة بمعنى اللام نحو غلامٌ زيد اي غلامٌ لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز اي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجز المضاف اليه قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتماه وإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال واما جز المضاف اليه فلان الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

فعمل في المضاف اليه المجزأ كما يعمل حرف المجزأ فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 ترى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوب خز ثوب خز فترفع خز
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلام زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزاً صفة لثوب
 فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علمنا
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به الحال او الاستقبال واطافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واطافة افعل ١٠
 الى ما هو بعض له واطافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانها كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدراً كانت الاضافة في تقدير الانفصال ولهذا
 اجري وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانها كانت اضافتها ١٠
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضاً هاهنا مقدراً كانت اضافته
 ايضاً غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانها
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة ٢٠
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانها كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدراً
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد ومما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كفولهم

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنها لم يتعرّف بالاضافة لأنها لا تخص شيئا بعينه فلما وقعت صفة للنكرة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والأربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام لأن من كلامهم العجز الا ترى انهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَإِنَّا كَانَ جبريل وحده فاذا قلت مررت بزيد نفسه زال هذا العجز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم زال هذا العجز ايضا قال الله تعالى فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا العجز الذي كان في قوله فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فنحو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كله اجمع اجمعون جمعا جمعا جمعا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلامهم واجمعين قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلامهم يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيهما معنى التبع والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمها أولى وقدم كلهم على اجمعين لأن معنى الاحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لأن اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وإنها كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لأنها لا معنى لها سوى التبع فلمذا

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاء وجمع هل هن
 معارف ام تكرات قيل هي معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاء ومررت
 بهن جمع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن الفعل واما
 جمعاء فلا لفي التأنيث نحو صحراء واما جمع فللتعريف والعدل عن
 اجمع جمعاء وقياسه جمع كحضر فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالإفراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالتثنية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى **كَلِمَاتُ الْحَيِّينِ أَتَتْ أَكْثَرَهَا** فرد الضمير ١٠
 الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر

كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب
 فرد الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً ١٠
 باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للتثنية انها لو كانت
 للتثنية لانقلب في النصب والجرا اذا اضيفتا الى المظهر لان الاصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للتثنية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة وليست للتثنية ٢٠
 وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للتثنية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كل رجلين سلامي واحدة كلتاها مقرونة بزايدة
 فأفرد في قوله كلت فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

بأنّ الألف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والجرّ اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الألف المنصورة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح فادّما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كلت رجليهما سلامى واحدة . فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الألف لضرورة الشعر وإدّما قولهم انها تنقلب في حال النصب والجرّ اذا اضيفت الى المضمر قلنا انها قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت الفها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينها وبين هذه الكلم انّ هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما انّ هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز تأكيد النكرة قبل ان كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكّد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيداً كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لِكِنَّهُ شاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كَلِّهِ رَجَبُ
فجرّ كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
إذا التّعود كرّ فيها حَقْدًا يوما جديدا كَلِّهِ مطرّدا
فأكّد يوما وهو نكرة بكَلِّهِ واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرّت البكرة يوما اجمعا . وما استدّلوا به من هذه الابيات لا حجة فيه ادّما قول الشاعر . يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كَلِّهِ رَجَبًا . فالرواية . يا لَيْتَ

عدّة حول كلّ رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
 فان القصيدة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كلّ مطرّدا .
 فيجتمل ان يكون تأكيدا للضمر في جديد والمضمرات لا تكون الا
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
 الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا .
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صحّت هذه الابيات على ما
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقائلها وشذوذها في بابها والشاء لا ينجح
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفضيل فان
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
 فيها الا ترى انّ المسئين بزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
 ايهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك ١٥
 فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
 التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم ايّ رجل هو فاذا
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
 لاننا نعني بالتخصيص شيئا بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
 تتبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره ٢٠
 وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلر
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لان
 المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشئ الواحد ان يكون شائعا

منصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة
 كان في وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع اشد استحالة وكذلك
 سائرهما فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف
 فاذا قلت جاءني زيد الظريف كان العامل فيه جاءني وإذا قلت رأيت
 زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف
 كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن
 الاخفش الى ان كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع وإلى ان كونه صفة
 لمنصوب اوجب له النصب وإلى ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجر
 والذي عليه الاكثرون هو الاول وهو مذهب سيبويه فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والاربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع
 اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الآخر
 في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم
 مشترك الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا
 واحدا من اولاده فان لم يكن له الا وادا واحدا كان بدلا ولم يكن
 عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه
 ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انه اسم جامد كما ان
 البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف ان العامل فيه هو العامل
 في الاسم الاول والدليل على ذلك انك تحمله تارة على اللفظ وتارة
 على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على
 الموضع قال الشاعر

به فأتى بالذي قصده وأبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البديل
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل
 في البديل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي علي
 النارسي انه قيل له كيف يكون البديل ايضاحا للمبدل وهو من غير
 جملة فقال لما لم يظهر العامل في البديل وانما دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على ان العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَأَوَّلَ أَنْ
يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا إِنَّ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ
فِضَّةٍ فَظْهَرَ الْلام في بيوتهم وهي بدل من مَنْ ويدل على ان العامل في
 البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ
قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِئِنْ آمَنَ مِنْهُمْ فَظْهَرَ الْلام مع من هو يدل
 من الذين استضعفوا فدل على ان العامل في البديل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البديل هو العامل في المبدل
 ١٠ منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

٢٠ ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم وأو
 ولا وبلى ولكن وأم وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط وأما
 غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
 وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب
قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ولو كانت
الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الآيتين ما يتأخر في
الآخرى قال لييد

أُغْلَى السَّيَاءُ بِكُلِّ أَذْكَنَ تَاتِي أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَقُضَّ خَتَامُهَا
وتقديره قُضَّ خَتَامُهَا وَقُدَحَتْ لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِالْجَوْنَةِ هَاهُنَا الْقَدْرَ وَقُدَحَتْ
أَيِ عُرِفَتْ وَالْمِغْرَفَةُ بِقَالَ لَهَا الْمَقْدَحَةُ وَقُضَّ خَتَامُهَا أَيِ كُشِفَ غَطَاؤُهَا
وَالْغَرَفُ أَنَّهَا يَكُونُ بَعْدَ الْكُشْفِ هَكَذَا ذَكَرَهُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ
أَرَادَ بِالْجَوْنَةِ الْحَايَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْمَرْتَجِلِ فِي
شرح السبع الطول والذي يدل على أنها للجمع دون الترتيب قولهم
المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختصم زيد وعمرو ولو
كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز ان يقال ان يقع هاهنا لان هذا
الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاختصار على احدها فدل على ١٠
انها تفيد الجمع دون الترتيب فاما الفاء فانها تفيد الترتيب والتعقيب
وتم تفيد الترتيب والتراخي وأر تفيد الشك والتخيير والإباحة ولا تفيد
النفي ويل تفيد الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تفيد
الاستدراك وانها تعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل فانها
تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان نستعمل بل بعد ٢٠
النفي كلكن ولم يجز ان نستعمل لكن بعد الاثبات ككَلْبٌ قِيلَ لَانَ بل
انها نستعمل في الإيجاب لاجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما
يقع في الكلام نادرا فاقتصروا على حرف واحد واما استعمال لكن
فانها يكون بعد النفي فجاز ان يشترك معها فيه لان الكلامين صواب

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فلذلك افترق الحكم فيها وإما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فإما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أزيد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المنقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهزة كقولهم إنها لا بل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه
 رأى اشتغافا فغلب على ظنه أنها إبل فاخبر بحسب ما غلب على ظنه
 ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال والاستثبات فكانه قال بل أي شاء
 ولا يجوز أن تقدّر بل وحدها والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 له البنات ولكم البنون ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل
 له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة
 ١٠ فإما إما فليست حرف عطف ومعناها كمعنى أو إلا أنها اقعد في باب
 الشك من أو لأن أو يمضي صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرا
 الشك من آخر الكلام إلى أوله وإما إما فينبئ الكلام معها من أوله
 على الشك وإنما قلنا أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فإذا قلت قام
 ١٠ إما زيد وإما عمرو لم نعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 أن يجمع بينها وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

أن قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قيل نسع وهي وزن الفعل
 والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجبة

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها بيتان من الشعر وهي
جَمَعَ ووصف وتانيث ومعرفة وعجبة ثم عدل ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لان وزن الفعل
فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع
على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانهما تجريان مجرى علامة
التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انه لا يقال
عطشانة وسكرانة كما لا يقال جمرارة وصفرة والتعريف فرع على التنكير
والعجبة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه
متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا ١٠
فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانها لما
كانت فروعا على ما بيننا والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم
لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فاذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع
الصرف بعلّة واحدة قيل لان الاصل في الاسماء الصرف ولا يمتنع من ١٠
الصرف بعلّة واحدة لانها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلة
تقوم مقام علتين فحيثما يمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علة مقام
علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف التنوين والجرّ قيل لوجهين
احدهما انه انما منع من التنوين لانه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
منع التصرف وجب ان يحذف ومنع الجرّ تبعاً له والوجه الثاني انه ٢٠
انما منع الجرّ اصلاً لا تبعاً له لانه انما منع من الصرف لانه اشبه
الفعل والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين فكذلك ايضاً ما اشبهه فان قيل
فلم حمل الجرّ على النصب فيما لا ينصرف قيل لان بين الجرّ
والنصب مشابهة ولهذا حمل الجرّ على النصب في التثنية وجمع المذكر

والمؤنّات السالم فلما حُمِلَ الجُرّ على النصب في تلك المواضع فكذلك
يحمل الجُرّ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة الآ خمسة انواع افعل اذا كان نعتا نحو
ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حبلى وحرّاء وما كان على
فعلان مؤنّته فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الفه حرفان
او ثلاثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مثنى وثلاث ورباع واشباهه قيل اما افعل فانها لم
ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف
ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل
١٠ وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سمي به ثم نُكّر انصرف لانه
لبا سمي به زال عنه الوصف واذا نُكّر بقي وزن الفعل وحده فوجب
ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا نُكّر رجع الى الاصل وهو
الوصف فيجتمع فيه علّتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
١٠ الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان آخره الف التانيث
فانها لم ينصرف لانه مؤنّث وتانيثه لازم فكأنه انث مرتين فلهذا لا
ينصرف لانّ العلة فيه قامت مقام علّتين واما ما كان على فعلان مؤنّته
فعلى نحو سكران وسكرى فلانّ الالف والنون فيه اشبهتا الف التانيث
٢٠ نحو حرّاء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني
ان بناء مذكّره مخالف لبناء مؤنّته وان لم يكن له مؤنّث على فعلى
نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الفه حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن فانها منع
من الصرف البتّة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التانيثي الوجه الاول انه

لها كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين والوجه
الثاني أنه جمع لا نظير له في الأحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية
والوجه الثالث أنه جمع ولا يمكن ان يكسر مرة ثانية فأشبه الفعل
لان الفعل لا يدخله التنكير والوجه الرابع أنه جمع لا نظير له في
الاسماء العربية فجرى مجرى الاسم الاعجمي لان الاعجمي يكون على غير
وزن العربي والوجهان الآخران يرجعان الى الاولين وأما ما كان
معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فانما منع الصرف في النكرة
وذلك للعدل والوصف وقيل لانه عدل عن اللفظ والمعنى فأما عدله
في اللفظ فظاهر وأما عدله في المعنى فلان العدد يراد به قبل العدل
الدلالة على قدر المعدود الا ترى أنك اذا قلت جاءني اثنان او ثلاثة
اردت قدر ما جاءك واذا قلت جاءني مثنى وثلاث لم يجوز حتى يتقدم
قبله جمع لتدل بذكر المعدود على الترتيب فنقول جاءني القوم مثنى
مثنى وثلاث ثلاث اي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على أنه معدول
من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلم
دخل جمع ما لا ينصرف الجر مع الالف واللام او الاضافة قيل
لثلاثة اوجه الاول انه أمن فيه التنوين لان الالف واللام والضافة
لا تكون مع التنوين فلما لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين
فدخله الجر في موضع الجر والوجه الثاني ان الالف واللام والضافة
قامت مقام التنوين ولو كانت التنوين فيه لجاز فيه الجر فكذلك
مع ما قام مقامه والوجه الثالث انه بالالف واللام والضافة بعد
عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر
لانه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلما المعنى دخله الجر مع
الالف واللام والضافة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والاربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماضي وحاضر ومستقبل قيل لان
 .الازمنة ثلاثة ولما كانت ثلاثة وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماض
 وحاضر ومستقبل فان قيل فلم بني الفعل الماضي على حركة ولم كانت
 الحركة فتحة قيل انما بني الفعل او لا لان الاصل في الافعال البناء
 وبني على حركة تفضيلا له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه
 الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت
 ١٠ برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والجزاء فانك
 تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام
 المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبني على حركة تفضيلا
 له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما
 كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب
 ١٠ بنائها على حركة وجب ان يبني على اخف الحركات والوجه الثاني
 انه لا يخلو اما ان يبني على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
 يبني على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقل لا ينبغي ان
 يبني على ثقيل واذا كان الجذر لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
 يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل
 ٢٠ ان يبني على الكسر بطل ان يبني على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه
 الاول ان الضم اثقل واذا بطل ان يبني على الثقيل فلان لا يبني على
 الاثقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء
 لا ترى انهما يجتمعان في الردف نحو قوله
 ولا تُكثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذِكرَ العجرم للذنوب

ولا تسأله عما سوف بيدي ولا عن عيبه لك بالمغيب
 متى تك في صديقي او عدو تخبرك العيون عن القلوب
 والوجه الثالث انها لم يبين على الضم لان من العرب من يجتزئ بالضمة
 عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر
 فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء .

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل
 فلم يبن فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء
 والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبنى على الوقف لانه الاصل
 وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه الجزم واستدلوا على ذلك
 من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انها قلنا انه معرب مجزوم لان
 الاصل في تم واذهب لتقم ولتذهب قال الله تعالى قَبِذْكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ
 خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذكر انها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازيه لناخذوا مصافكم
 فدل على ان الاصل في تم لتقم واذهب لتذهب الا انه لما كثر كلامهم
 وجرى على السنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه .
 فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه اي شيء
 وكقولهم ويله والاصل فيه ويل امه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
 هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النهي معرب مجزوم
 نحو لا تم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لان النهي ضد
 الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
 انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اُعْزُرْ اِرْمِ اخْشَ
 فتحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على انه
 مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف الجزم مع المحذف قال الشاعر
 مُحَمَّدٌ تَفْدِي نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ اذا ما خَفَتْ من أمرٍ تَبالَا

وإما ما ذهب اليه الكوفيون ففسد وقولهم انّ الاصل في تم لتتم واذهب
 لتذهب الا انهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وانه لو
 كان الامر كما زعمتم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس واحرنجم واعلوّط وما اشبه ذلك
 بالحذف ولا يكثر استعماله دلّ على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم انّ فعل
 النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لانّ فعل النهي
 في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب
 فكان معربا وإما فعل الامر فليس في اوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقيا على اصله
 ١٠ وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش كما نقول
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انها حذفت هذه الاحرف للبناء لا
 للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الاصل
 والذي يدلّ على ذلك صحة ما ذكرناه انّ حروف الجر لا تعمل مع
 الحذف فحروف الجزم اولى وإما البيت الذي انشدوه وهو قوله .
 ١٠ محمد تفد نفسك كل نفس . فقد انكره ابو العباس المبرّد ولو سلّمنا
 صحته فنقول قوله تفد نفسك كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة
 وانما حذفت الياء للضرورة اجترأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 اكثر من ان يحصى وان سلّمنا انّ الاصل لتفد وانه مجزوم بلام مقدرة
 غير انّا نقول انها حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 ٢٠ لا يجوز ان نجعل اصلا يقاس عليه وقد بينّا هذه المسألة مستقصاة في
 المسائل المخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه
 الاسماء من الخمسة الالوان التي ذكرناها قيل في صدر الكتاب واعرابه
 الرفع والنصب والجزم فاما الرفع فليقيامه مقام الاسم وقد ذكر ايضا
 في صدر الكتاب وإما النصب والجزم فستذكرها ايضا فيما بعد هذا

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشي
 فأثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
 الجزم فتحملوا الواو والياء في حالة النصب فسووا في يخشي بين النصب
 والرفع قيل انما اثبتوها ساكنة في الرفع لان الاصل ان يقال هو
 يغزو ويرمي ويخشي بضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويخشي الا انهم
 استقلوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فبقيت
 الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي واما الياء من يخشي
 فانقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في
 الجزم لانها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما ان هذه
 الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات ١٠
 مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
 بينهما والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان
 الحركات كذلك وكما انها تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكى
 عن ابي بكر بن السراج انه شبه الجازم بالدواء والحركة في الفعل
 بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها ١٠
 وان لم يصادف فضلة اخذ من نفس الجسم فكذلك الجازم اذا دخل
 على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل وسهل
 حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون تضعف فتصير في
 حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانما فتحملوا
 الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لثمة الفتحة فانقلبت الياء في ٢٠
 نحو يخشي الفاء لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
 الرفع لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت
 الخمسة الامثلة نحو يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين في حالة
 الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها قيل لان هذه الامثلة

لما وجب ان تكون معربة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لانه من الاعراب المجزء فلو انها حرف اعراب لوجب ان يسقط في
حالة الجزم فكان يؤدي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لانه في الحقيقة ليس يجزم
الفعل وانما هو قائم بنفسه في موضع رفع لانه فاعل فلا يجوز ان يجعل
حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لانها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والحذف علامة للجزم والنصب وانما جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف
علامة للجزم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لان الثبوت اول والحذف
١٠ طار عليه كما ان الرفع اول والجزم والنصب طاريان عليه فأعطوا
الاول الاول والطارى الطارى والنصب فيها محمول على الجزم لان
الجزم في الافعال نظير الجزم في الاسماء وكما ان النصب في التثنية والجمع
محمول على الجزم فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل
فلم استوى النصب والجزم في قولهم انت تفعلين للواحدة وليس في الاسماء
١٥ الاحاد ما حمل نصبه على جرّه قيل لان قولهم انت تفعلين يشابه
لفظ الجمع الا ترى ان الجمع في حالة النصب والجزم يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل
عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا
النون في يفعلان وفتحوها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه
٢٠ الامثلة معربة لا حرف اعراب لها وذلك لما بيننا من استحالة جعل
اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لان الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وانما لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل يدل على

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه يدلّ على الجنس ألا ان تختلف
 انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم
 الدالّ على الجنس لم يجر تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني انّ الفعل لو
 جازت تثنيته مع الاثنيين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
 الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاموا اذا فعل ذلك مرتين .
 او مرارا فلما لم يجر ذلك دلّ على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه
 الثالث انّ الفعل ليس بذات يقصد اليها بأن يضمّ اليها غيرها كما
 يكون ذلك في الاسماء فلذلك لم يثنّ ولم يجمع والوجه الرابع انّ
 الفعل يدلّ على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
 تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في
 يفعلان تدلّ على التثنية والواو في يفعلون تدلّ على الجمع قيل الالف
 والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
 تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

١٥

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى النصب قيل انما
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
 لانّ ان الخفيفة تشبه انّ الثقيلة وانّ الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
 هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما انّ ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع
 للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
 في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل بن احمد انه قال لا
 يُنصب من الافعال الا بانّ مظهره او مقدّره والاكثرون على خلافه

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك واما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين
واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال
كقولهم ويل امه ويله وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
اما زيدا فلن اضرب لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان المحرف اذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب
عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا رُكبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها
واما لن فمعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن فتستعمل
على ثلاثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن اكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو
والفاء للعطف فيجوز اعمالها واهالها نحو قولك ان تكرمني انا اكرمك
واذا احسن اليك فيجوز اعمالها فتنصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
بها فترجع الى القسم الاول ويجوز اهلها فترفع الفعل بعدها لانها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن اكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
احدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني
اذن اكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل المحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن
 انها عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل المحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل وانما كي فتستعمل
 على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
 نحو جئتكم لكي تعطيني حقّي والثاني ان تعمل بتقدير ان لانهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جرّ ولانهم يقولون كيا كما يقولون كها وانها وجب ان
 يقدر بعدها ان لان حروف الجر لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير ان بعدها وبعد الفاء والواو واو واللام وحتى دون اخواتها
 قبل لثلاثة اوجه الاول ان ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني ان
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف ان واذن وكي فلتقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لها كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاظهار فاعرفه نصب ١٥
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي ٢٠
 في الفعل المضارع الجزم قيل انها وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لان لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقله الى معنى الماضي كما ان ان التي للمشرط والجزاء تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وحرف الشرط بعمل المجزم وكذلك ما أشبهه وإنها وجب لحرف الشرط ان يعمل المجزم لأنه يقتضي جملتين فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط أختير له المجزم لأنه حذف وتخفيف فبهنزلته لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الأمر فأنها وجب ان تعمل المجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام المجزم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان أحدها كان جزءاً والآخر وقفاً فأمّا لا في النهي فأنها وجب ان تجزم حملاً على الأمر لأن الأمر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الأمر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان أحدها جزءاً والآخر وقفاً على ما بيننا فلها وجب ان تعمل المجزم فان قيل فاذا كان الأصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لأن لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبين عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها فان قيل فهلاً جوّزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزاء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الأصل في حروف الشرط والجزاء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف فأمّا لم فالأصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الأصل فلو جوّزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لأنه اذا استعمل الأصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

ان قال قائل لم عملت ان المجزم في الفعل المضارع قيل انها عملت

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيّنا من أنّها تقتضي جملتين الشرط والجزاء
 فلطول ما تقتضيه اختيار لها الجزم لأنّه حذف وتخفيف فأمّا ما عدا ان
 من الالفاظ التي يجازي بها نحو من وما وأي ومهما ومتى وأين وإيان وإني
 وإي حين وحيثما وإذما فإنّها عملت لأنّها قامت مقام ان فعملت عملها
 وكلّها مبنية لقيامها مقامها ما عدا إيان وسنذكر معانيها ولم أقسمت مقام
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى أنّ العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى أنّ
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى أنّ حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ١٠
 وذهب ابو عثمان المازني الى أنّه مبني على الوقف فمن قال أنّ حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لأنّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمّى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط وأمّا من قال
 أنّها جميعا يعملان فيه فلانّ فعل الشرط يقتضي الجواب كما أنّ حرف ١٥
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا وأمّا من قال
 أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لأنّ فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف وأمّا من قال أنّه مبني على الوقف فقال لأنّ
 الفعل المضارع أنّها أعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع ٢٠
 موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى أنّه مجزوم
 على الجوار لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محبولا عليه
 في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كأنّما ضربت قدّام أعينها قطنا بمستحصد الاوتار محلوج

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فحفضه على الجوار وكقول الآخر .
 كَانَ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الدُّرْمَلِ . وكقولهم جُحِرَ صَبٌّ خَرِبٍ وَمَا
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها
 . باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما قول من
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففسد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يقم
 ١٥ وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انها هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملة
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد النكرة والمعرفة قيل

حدّ النكرة ما لم يُخصَّ الواحد من جنسه نحو رجل وفرس ودار وما
 اشبه ذلك وحدّ المعرفة ما خُصَّ الواحد من جنسه فان قيل فبأيّ
 شيء تُعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام
 نحو الفرس والغلام ودخول ربّ عليها نحو ربّ فرس وغلام وما اشبه
 ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل هي على خمسة انواع هـ
 الاسم المضمّر والعلم والمبهم وهو اسم الاشارة وما عرّف بالالف واللام
 وما اضيف الى احد هذه المعارف فاما الاسم المضمّر فعلى ضربين منفصل
 ومتّصل فاما المنفصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهن
 انا ونحن وانت وانتما وانتم وانت وانتن وهو وهما وهم وهي وهن واما
 المنصوب المنفصل فإيائي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه ١٠
 وإياها وإياهم وإياها وإياهن وذهب الخليل الى أنّه مظهر استعمال
 المضمّر ومنهم من قال أنّه اسم مبهم اضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم مبهم
 اضيف غيره ومنهم من قال أنّه بكماله اسم مضمّر ولا يُعلم اسم مضمّر يختلف
 آخره غيره ومنهم من قال أنّه اسم مضمّر اضيف الى الكاف ولا يُعلم
 اسم مضمّر اضيف غيره والصحيح انّ ابا اسم مضمّر والكاف للخطاب ولا ١٥
 موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى انّ المضمّر هو الكاف
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لانّ الشيء لا يعبد بما هو أكثر منه وقد
 بينّا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتّصل فعلى ثلاثة
 اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فنحو قمت وقمتا وقمت
 وقمتا وقمت وقمتن والمضمّر في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن ٢٠
 والضمير في اسم الفاعل نحو ضارب والضمير في اسم المفعول نحو مضروب
 وما اشبه ذلك واما المنصوب المتّصل فنحو رأيتني ورأيتنا ورأيتك
 ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتهم ورأيتهن ورأيتن ورأيتن
 اشبه ذلك واما المجرور فلا يكون الا متّصلا نحو مرّني وبنا وباك

وبكما وبكم وبك وبكن وبه وبها وبهم وبها وبهن وما اشبه ذلك فان قيل
فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلين ومتصلا ولم يكن المجرور
كذلك قيل لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
يفصل بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم فيرفع
هـ بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم على
الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل فلما كانا يتصلان بالعامل
تارة وينفصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متصل ومتصل
واما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين عامله ومعهوله
الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون ضميره متصلا لا غير وامّا
١٠ الاسم العلم فنحو زيد وعمرو واي محمّد واشباه ذلك وامّا الميم فنحو
هذا وهذان وهذه وهاتان وتلك وتلك وتينك وهاؤلاء وما
اشبه ذلك وامّا ما عرّف بالالف واللام فنحو قولك الرجل والغلام
وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه بالالف
واللام معا وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها وانما لما زيدت
١٥ للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهزة لئلا يبتدأ بالساكن لان الابتداء
بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر
وقد افردنا كتابا فيه وامّا ما اضيف الى احد هذه المعارف فنحو غلامي
وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب عمرو وما اشبه
ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك
٢٠ فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمر اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم
الاسم الميم ثم ما فيه الف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه لا
يشاركة فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر
المعارف والذي يدل على ان الضمائر اعرف المعارف انها لا تفتقر الى
ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى

انَّ الاسم الميم اعرف المعارف ثُمَّ المضمَر ثُمَّ العلم ثُمَّ ما فيه الالف واللام
وهو قول ابي بكر بن السراج وذهب آخرون الى انَّ اعرف المعارف
الاسم العلم لانه في اوّل وضعه لا يكون له مشارك به ثُمَّ المضمَر ثُمَّ الميم
ثُمَّ ما عرّف بالالف واللام وهو قول ابي سعد السيرافي فاما ما عرّف
بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمَر والعلم والميم وما
فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم يُبني الاسم المضمَر
والميم دون سائر المعارف قيل اما المضمَر فانما بُني لانه اشبه الحرف
لانه جعل دليلا على المظهر فاذا جعل علامة على غيره اشبه تاء التانيث
فقد اشبه الحرف واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبينًا واما الميم
وهو اسم الاشارة فانما بُني لتخصّسه معنى حرف الاشارة فان قيل ابن
حرف الاشارة قيل حرف الاشارة وان لم ينطقوا به الا انّ القياس كان
يقتضي ان يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي
والنهي والتسبيح والترجي والعطف والنداء والاستثناء الى غير ذلك الا
انهم لم ينطقوا به وضمّنوا معناه اسم الاشارة وان لم ينطقوا به وجب ان
يكون مبينًا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التفسير

ان قال قائل لم جمع فعل يفتح الفاء وسكون العيب في القلة على أفعل
وسائر اوزان الثلاثي وهي فَعْلٌ فَعَلْ فَعِلْ فَعُلْ فَعُلْ فَعُلْ فَعُلْ فَعُلْ فَعُلْ
على افعال قيل لانَّ فعلا أكثر استعمالا من غيره ومن سائر الاوزان
وافعل اخف من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخف واعطوا ما
يقل استعماله الاثقل ليعادلو بينهما فاما قولهم قَرَّخْ وإفراخ وإنف وإناف
وزند وإزناد في حروف معدودة فشاذ لا يقاس عليه على انهم قد

تَكَلَّمُوا عَلَيْهَا فَقَالُوا أَنَّهُمَا قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَاخٍ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمْ
جَمَعُوهُ عَلَى مَعْنَى طَيْرٍ فَكَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ طَيْرٍ أَطْيَارٍ فَكَذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَاخٍ
أَفْرَاخٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ فِيهِ الرَّاءَ وَهُوَ حَرْفُ تَكْرِيرٍ فَيَنْزِلُ
التَّكْرِيرُ فِيهَا مِثْلَ مِثْلِهِ فَصَارَ بِمِثْلِهِ فَعَلٌ بَفَتْحِ الْعَيْنِ فَجُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ
كَجِبِلٍ وَاجِبَالٍ وَجَمَلٍ وَاجْهَالٍ قَالَ الشَّاعِرُ

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاخٍ بِذِي مَرَّخٍ رُغْبُ الْحَوَاصِلِ لَامَاءَ وَلَا شَجَرٍ
أَلَيْتَ كَأَسْبَهِمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْنِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ

وَأَمَّا أَنْفٌ فَاتَّخَذَ جَمْعُهَا عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا أَنَافٌ لِأَنَّ فِيهَا النُّونَ وَالنُّونَ
فِيهَا غُنَّةٌ فَصَارَتْ الْغُنَّةُ فِيهَا بِمِثْلِهِ مِثْلُهُ فَصَارَ بِمِثْلِهِ فَعَلٌ فَجُمِعَ عَلَى
أَفْعَالٍ وَأَمَّا زَنْدٌ فَاتَّخَذَ جَمْعُهَا عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا أَزْنَادٌ لَوْجَهَيْنِ أَحَدُهُمَا لَمَّا
ذَكَرْنَا أَنَّ النُّونَ فِيهَا غُنَّةٌ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مَتَحَرِّكَةٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ زَنْدًا
فِي مَعْنَى عُودٍ وَعُودٌ يُجْمَعُ عَلَى أَعْوَادٍ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَجْعَلُوا فَعَلًا إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجْعَلُوا عَلَى
أَفْعَالٍ قِيلَ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ لِأَدَّى ذَلِكَ
إِلَى الِاسْتِثْقَالِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ بَيْتٍ أَيْتٌ وَفِي جَمْعِ عُودٍ
أَعْوِدٌ لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءُ تُسْتَثْقَلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ
لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلِهِ يَاءٌ وَوَاوٌ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ أَيْضًا تُسْتَثْقَلُ عَلَيْهَا
الضَّمَّةُ أَكْثَرَ مِنَ الْيَاءِ لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلِهِ وَوَاوِينَ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَثْقَلًا
عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَالٍ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْعَلُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ
الْكَثْرَةِ قِيلَ لِأَشْتَرَاكِهِمَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ لَيْسَ
فِي الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مِمَّا
عَيْنُهُ وَآوُ بِفَعَالٍ نَحْوُ ثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَهَمَّا عَيْنُهُ يَاءً بِفَعُولٍ نَحْوُ شَيْخٍ وَشَيْوخٍ
وَهَلَّا عَكَسُوا قِيلَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى
فَعُولٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُوَدِّي إِلَى الِاسْتِثْقَالِ وَلَا يُوَدِّي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جُمِعَ عَلَى

فعال الا ترى انه لو جمع على فعول لكان يؤدّي الى اجتماع واوين
وضمة نحو ثوب وحووس وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك
في الياء لانها اخفت من الواو فكذلك خصّوا ما كان عينه واوا بنعال
وما كان عينه ياء بنعول فان قيل فمن اين زعمتم ان افعلا لا يكون الا
في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل
قيل انها قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقوله

امتزلي حيّ سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين راجع

فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعَل في الاغلب على فِعْلان قيل
لان فعلا مقصور من فُعَال وما كان على فُعَال فانه يجمع على
فعلان نحو غُرَاب وِغْرِيَان وَعُقَاب وَعُقْبَان وكذلك ما كان
مقصورا منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من
فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين في الجمع نحو جَفَنَات وَقَصَّعَات وسكنت
في نحو خَدَلَات وَصَعِبَات من فعلة قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون
العين تكون اسما غير صفة نحو جفنة وقصعة وتكون صفة نحو خدلة
وصعبة فحركت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنَات وَقَصَّعَات
للفرق بينهما وبين الصفة نحو خَدَلَات وَصَعِبَات فان قيل فلم كان الاسم
اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل انها
كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان
الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابَتْ ذِكْرٌ عَوْدُنَ احشَاء قلبه خنوقا ورفضات الهوى في المفاصل

فسكن رفضات والاصل رفضات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوَّرات وبيضات وسلالات وما اشبه ذلك قيل انها كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة لان الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليهما وحرصا على تصحيحها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوَّرات لكم بفتح الواو قال الشاعر
أخو بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بَمَسْحِ الْمُنْكِيَيْنِ سَبُوحٌ

وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلالات وملة ملالات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين ضم العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قيل اما الضم فللاتباع واما الفتح فرارا من اجتماع ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُدٍ عَضُدٍ فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سِدْرَةٍ وَسِدْرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ وَقِيلَ اَمَّا الْكُسْرُ فَلِلاتِّبَاعِ واما الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كَتَفٍ كَتَفٍ كَمَا بَيْنَا فِي جَمْعِ فَعْلَةٍ وَالْأَلْفِ وَالنَّاءِ فِي جَمْعِ ذَلِكَ كَأَنَّ الْمَلَأَةَ عِنْدَ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ وَبِحُجُوعٍ يَأْ رُوِيَ عَنْ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ اشْدَ النَّابِغَةَ قَصِيدَتَهُ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرَّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَاسِيَا فَنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
فلم يرفيه اهتزازا فعانبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلثة مواضع واغضيت عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت الجفنات وهي تدل على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث حفنات

او اربع والثاني انك قلت يلعبن واللعبة بياض قليل فليس فيه كبير
 شأن والثالث انك قلت يفطرن والفقرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجفان ويسلن وهذا عندي ليس
 بصحيح لان هذا الجمع يجيء للكثرة كما يجيء للقلّة قال الله تعالى وَهُمْ فِي
 الْغُرَقَاتِ آمِنُونَ والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدلّ على ذلك أنّه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرّون وكما انّ قولهم الزيدون
 والعمرّون يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وإما ما روى النابغة
 وحسان فقد كان ابو عليّ الفارسيّ يقدح فيه ولو صحّ فيجتمعا ان يكون
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال
 فان قيل فلم جاز ان يكتبي بيناء القلّة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلّة قيل انها جاز ان يكتبي بيناء القلّة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسان وأذن وأذان وطنب واطناب وكنف
 وإكناف وإبل وآبال وان يكتبي بيناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز ان ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بجمع
 الكثرة جمع القلّة كما يجوز ان ينوي بالعموم المخصوص فان قيل فلم جمع
 ما كان رباعياً على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لانّ ما كان
 على اربعة احرف لمّا كان اثقل ممّا كان على ثلاثة احرف الزم طريقة
 واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها لانّها اخفّ الحروف
 لانّها قط لا تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسياً
 في الجمع نحو سفرجل وسنارج قيل انها وجب حذف آخر حروفه
 لطوله ولو أتى به على الاصل لكان مستثلاً فحذف طلباً للختّة وكان
 الآخر اولى بالحذف لانه اضعف حروف الكلمة لانّ الحذف في آخر

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سفرجل
سفرجج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
بعد الف التكسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
ليس بثقل فلهذا كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
قيل انها حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
الاصلي فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتلبون
لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل فلم قالوا
في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبوها الالف والواو وابتقوا
الياء على حالها قيل انها قلبوها الالف والواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها وابتقوا الياء على حالها لان الكسرة توجب قلب الالف والواو
ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضمّ اول الاسم المصغر قيل لو جهين احدها ان الاسم
المصغر يتضمن الكبير ويدل عليه فأشبهه فعل ما لم يُسم فاعله فكما بُني
اول فعل ما لم يُسم فاعله على الضم فكذلك اول الاسم المصغر
والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبيّنا للضمة
وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة احرف

دون ما كان على ثلاثة احرف لان ما كان على ثلاثة احرف يفع ما بعد
الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يئى على الكسر فان قيل فلم
كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بنقصان حرف قيل لان التصغير
قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجيل وفي درهم درهم
وفي دينار دينير قام رجيل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير
وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ
زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك المحرف دليلا على التصغير لانه
مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
ولم كانت ثالثة قيل انها كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير
والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو ١٠
وانما كانت ساكنة ثالثة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
فلم حمل التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل
انما حمل التصغير على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجيل انك
قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت ١٠
معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما انك اذا قلت في تكسيه
رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته
من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنيته كاختلاف ابنيته
التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا
قلت رجيل فقد وصفته بالصغير من غير ان نضم اليه غيره واذا قلت
رجال فقد ضمت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى واحدا ألزم طريقة
واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغيير ويكون كثيرا

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها خصَّ بأبنية تدلّ على القلّة والكثرة
 فكذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفيرج قيل انها وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التفسير لأن التصغير يجري مجرى
 التفسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفيرج كما قالوا في التفسير
 سفاريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التفسير لأن التصغير والتفسير من واد واحد
 فان قيل فلم زادوا الناء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشميسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل انها ردوا الناء في التصغير لأن التصغير يردّ الاشياء الى اصولها
 الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانك تقول في تكسيره ابواب
 وبوّيت بابا واصلها في ناب الياء لانك تقول في تكسيره انياب ونبيئت نابا
 وفي الامر منه نيب وفي الامر من الاول بوب فاذا كان التفسير والتصغير
 ١٠ يردان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكّر والمؤنث وجب ردّها في التصغير واختصّ ردّ الناء
 في الثلاثي لخصّة لفظه فاما الرباعي فلم يردّ فيه الناء لطوله فصار الطول
 بدلا من ناء التانيث فاما ما لم يردّ فيه الناء في التصغير من الثلاثي
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 ٢٠ حريب وفي ناب الأبل نيب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما اثبتوا
 فيه الناء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدّام قديمة وفي وراء
 ورؤية وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انها لم يلحق الناء في
 التصغير لها كان ثلاثيًا لانه أجري مجرى المذكّر لانه في معناه وذلك
 لأن القوس في معنى العود والعُرس ينطلق على المذكّر والمؤنث والمذكّر

هو الاصل فبقي لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس
والحرب في الاصل مصدرُ حُرِبْتُ حرباً والمصدر في الاصل مذكّر
والناب روعي فيها معنى الناب الذي هو السن وهو مذكّر لانها سُيِّت
به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو الفديص وانها
اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قديمة وورثة واسمة لوجهين ٥
احدهما ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يُدخلوا التاء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالماذكّر والوجه الثاني انهم زادوا
التاء تأكيداً للتانيث ويحتمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا التاء
تنبيهاً على الاصل المرفوض كما صحّحوا الواو في العود والحركة تنبيهاً على
ان الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال ١٠
فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المبهمة وما اشبهها وبين الاسماء المتسكّنة قالوا في تصغير ذا ذياً وفي تاء تياً
وفي الذي الذياً وفي التي التياً قيل انها فعلوا ذلك جرياً على اصول
كلامهم في تغيير المحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المبهمة لما كانت
مغايرة للاسماء المتسكّنة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتسكّنة لتغايرها ١٥
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتسكّنة وزادوا في
آخرها الفاء ليكون علماً للتصغير كالضمّة في اوائل الاسماء المتسكّنة وجوّزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذياً وفي تاء تياً فان قيل فلم
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتسكّنة قيل انها لم
يتمتع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتسكّنة لان ٢٠
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتسكّنة فإن اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انها حسن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فجعل في آخرها الف لتكون

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الاعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زبيدي وعمري وبغدادني ومصري ونحو ذلك قيل اولاً انها كانت ياء
تشبيها بياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
١. ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا
ما قبلها توطئة لها فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قيل الخمسة اوجه احدها انها
انما حذفت لثلاث تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو
الكلمة والثاني انها انما حذفت لثلاث يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث
١٥ في النسب الى المؤنث اذا كان المنسوب مؤنثاً الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفي وبصري لقلت
في المؤنث امرأة كوفية وبصرية فلما كان يؤدي الى الجمع بين تاء
تانيث في المؤنث نحو كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر لثلاث يجمعون بين علامتي
٢. تانيث في المؤنث والثالث انها انما حذفت لان ياء النسب قد تنزلاً
منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
وروم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمر وتمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجمعوا بينهما كما لم يجمعوا بين

علامتي تانيث والرابع انهما حذفتا لان هذه التاء حكما ان تنقلب في
 الوقف هاء فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
 تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء التانيث
 بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
 فكذلك هاهنا تحذف تاء التانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فُعَيْلة
 وفُعَيْلة نحو قولهم في النسب الى جُهينة جُهَنِي والى ربيعة رِبْعِي دون باب
 فَعِيل وفُعِيل نحو قولك في النسب الى ثقيف ثَقِينِي وفي النسب الى هذيل
 هَذِيلِي قيل انما وجب حذف الياء في باب فُعَيْلة وفُعَيْلة دون باب
 فَعِيل وفُعِيل لان باب فُعَيْلة وفُعَيْلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف
 وهما طلب التخفيف وتأنيس التغيير لحذف تاء التانيث وباب فَعِيل
 وفُعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
 فُعَيْلة وفُعَيْلة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وفُعِيل سبب
 لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
 قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحة طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَقِر
 شَقَرِي والى نَهْر نَهَرِي بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف^{١٥}
 الا ترى انهم لو قالوا شَقَرِي ونَهَرِي بالكسر لآدَى ذلك الى توالي كسرتين
 بعدها ياء مشددة وذلك مستنفل فعدلوا عن الكسرة الى الفتحة فقالوا
 شَقَرِي ونَهَرِي فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِي عَلَوِي
 بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فَعِيل بقي على وزن فَعِيل
 وابدلوا من الكسرة فتحة فانقلب الياء الفتحا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار^{٢٠}
 عَلِي كَرَحًا وعَصا فقلوب من الالف واوا فقالوا علَوِي كما قالوا رَحَوِي
 وعَصَوِي فان قيل فلم وجب قلب الفِ رَحًا وعَصا واوا قيل انما
 وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
 وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغيير بالحذف ابلغ من القلب
واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واو اولى من قلبها
ياء لانها لو قلبت ياء لآدى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو
قلت رحى وعصى لآدى ذلك الى اجتماع ثلث ياءات وذلك مستثقل
فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى شج شجوى قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للغة
التي ذكرناها فانقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمفصور
نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجوى كما قالوا رحوى وعصوى فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مغزى وقاض مغزى ومغزوى وقاضى وقاضوى قيل
اما من قال مغزوى فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واو كما ابدل فيما كان على ثلاثة احرف نحو رحوى واما قاضوى فأبدلت
من الكسرة فتحة وقلب الياء الفا فصار قاضا كمغزى فقالوا قاضوى كما
قالوا مغزوى واما من قال مغزى وقاضى فحذف الالف والياء فلان
الالف ساكنة والياء الاولى من ياءى النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجى والى مشتري مشتري قيل انها وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكى بشكى والى جمزى جمزى قيل لانه لما توالى فيه ثلث
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة المحققة بما كان على

اربعة احرف فكذلك هاهنا الحفظة الفتحه بما كان على خمسة احرف
 فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو
 قولهم في النسب أُسَيْدٌ أُسَيْدِيٌّ ونحو ذلك قيل لئلا تجتمع اربع ياءات
 وكسرتان وذلك مستثقل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
 بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لو
 حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
 فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
 في النسب واو في نحو قولهم حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
 كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
 علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واو واما همزة كساء فلم
 يجب قلبها لانها منقلبة عن حرف اصلي فاجريت مجرى الهمزة الاصلية
 نحو قراء ووضاء وكذلك الهمزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فاجريت
 مجرى الهمزة الاصلية وكما لا يجب قلب الهمزة الاصلية واو في النسب فكذلك
 ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
 نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
 الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض حكم
 الجميع فاذا كان حكم الواحد حكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
 اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما ري ومداثني فانما نسبوا الى
 الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
 اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلات قيل

لانها تفتقر الى صلات توضعها وتبينها لانها لم تفهم معانيها بأنفسها الا
 نرى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى نضم الى شيء
 بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي
 اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك سائرهما وفي الذي اربع لغات
 الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذي بكسر الذال من غير ياء
 والذي بسكون الذال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي بياء ساكنة
 والتي بياء مشددة والتي بكسر الناء من غير ياء والتي بسكون الناء من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان
 التعريف بصلتها وهي الجملة التي بعدها بدليل اخواتها نحو من وما
 فلو كانتا فيهما للتعريف لأدّى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصّلا الى
 وصف المعارف بالجهل لانهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجهل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية
 بينهما جاؤوا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصّلا الى
 وصف المعارف بالجهل كما اتوا بذي التي بمعنى صاحب توصّلا الى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال واتوا بأي توصّلا الى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يُعلّقها بالموصول
 ويتمّها به ولذلك لم يجوز ان يرتفع زيد خرج في قولهم الذي خرج زيد
 لانه يؤدّي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم
 حذف في قوله تعالى اهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا قِيلَ لَانَ الْعَائِدِ
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف
المفعول اولى لان المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان
حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قيل
لا يجوز ذلك لان اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى
الوصف بالجمل كما اتوا بندي توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي.
توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
الاجناس ولا يأتي بعد أي إلا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
يجوز ان تكون الصلوات إلا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراءة
من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
احسن فكذلك قوله عز وجل مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو
بعوضة وكذلك قوله عز وجل أَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا اي هو اشد
فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم
فان قيل فهذه الضمة في أنهم ضمة اعراب او ضمة بناء قيل اختلف
النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا
المبتدأ من صلواتها دون سائر اخواتها نقصت فبنيت وكان بناءؤها على
الضم اولى لانها اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقبل وبعد والذي
بدل على انهم انها بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا
ضربت ائهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عند قال الله سبحانه وتعالى
ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَهُمْ ائهم وذهب يونس الى إلغاء
الفعل قبله وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية
انها تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا

لأنَّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم بُنيت أسماء
 الصلوات قبل لوجهين أحدهما أنَّ الصلة لبَّاً كانت مع الموصول
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنياً والوجه
 الثاني أنَّ هذه الأسماء لبَّاً كانت لا تنيد إلا مع كلمتين فصاعداً اشبهت
 ١٠ المحروف لانتها لا تنيد إلا مع كلمتين فصاعداً فان قيل فايَّ لم كانت
 معربة دون سائر أخواتها قيل لوجهين أحدهما أنَّهم بقوا على الأصل
 في الأعراب تنبيهاً على أنَّ الأصل في الأسماء الأعراب كما ينوب الفعل
 المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد وضمير جماعة النسوة تنبيهاً على
 أنَّ الأصل في الأفعال البناء والوجه الثاني أنَّهم حملوها على نظيرها
 ١٠ ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كلُّها معربان فكانت معربة فأعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلاثة حروف الهمزة وأم وهل
 وما عدا هذه الثلاثة فاسماء وظروف أُقيمت مقامها فالأسماء من وما وم
 وكيف والظروف ابن وإني ومتى وإيَّ حين وإيان وإيَّ يحكم عليها بما
 نضاف إليه فأمَّا الهمزة وأم فقد بيناها في باب العطف وأمَّا هل فتكون
 استفهاماً وتكون بمعنى قد قال الله عزَّ وجلَّ هل آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ
 ٢٠ مِنْ الدَّهْرِ إِيَّيَّيْ قَدْ آتَى ثُمَّ قَالَ الشاعِر

سائلُ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتْنا أَهْلَ رَأَوْنَا بَسَّحَ الثُّغَى ذِي الْأَكَمِ
 إِيَّيْ قَدْ رَأَوْنَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ هَلْ اسْتِفْهَاماً لِأَنَّ الهمزة للاستفهام
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت
 العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل أنَّها اقاموها

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سؤال عمن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال وابن وأني سؤال عن المكان ومتى وأي حين وإبان سؤال عن الزمان وأي يحكم عليها بما تضاف اليه فإنها لا تكون إلا مضافة إلا ترى أنك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب . زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لان من سؤال عمن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت ابن زيد لوجب ان نقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان ابن سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب ان نقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك .^{١٠} ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوختون الایجاز والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الایجاز والاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من^{١٠} تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى أنك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنده فيقول لا فحتاج الى ان نعيد السؤال ونعد شخصا شخصا وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنده فلا يحصل^{١٠} لك الجواب عمن عنده لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل أتى بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم المسؤل الجواب عمن عنده وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

في واحد منها فيقول لا فحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعد مكانا مكانا وربها لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل أتى بأين لانها تشتمل على جميع الامكنة ليلزم المسؤل الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربها لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل اقاموا متى مقامها لانها تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل اين على جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلماذا المعنى من الاجاز والاختصار اقاموها مقام الهزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا ايتا قيل انها بنيت لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهزة واما اي فانهما أعربت وان كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بيننا في باب اسماء الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها تنزيل الالتباس وتنزيل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات قال الشاعر

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

فقال الناس بالرفع كأنه يسمع قائل يقول الناس ينتجعون غيثا فحكي الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والنكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وإما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت
 زيدا من زيدا واذا قال مررت بزيدا من زيدا فيجعلون من في موضع
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الاعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي تجب بخبر المبتدأ وإما بنو نيم فلا يجكون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيجعلون من في موضع رفع لانه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الاعراب وهو القياس والذي يدل
 على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني نيم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 اذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم خص اهل الحجاز المحكاية بالاسم العلم والكنية قيل لان الاسم
 العلم والكنية غيرا ونقلا عن وضعها فلما دخلها التغير والتغير بؤنس
 بالتغير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والتانيث والتثنية
 والجمع نحو منو ومنا ومني ومنان ومين ومنون ومين ومنة ومندان
 ومنتين ومنان هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغيرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
 وجهين احدهما ان من مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب والثاني ان الاعراب
 ثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب ثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب وإما قول الشاعر
 أنا ناري فقلت منون انتم فقالوا المجن فقلت عمو ظلاما
 فاثبتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انه
 اجري الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة نعر من

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من منّا كما نقول
ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وإنها وقع في
لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهو
من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان نجعل أول كلامك للمسؤل
عنه الغائب وآخره للمسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل
قلت كيف ذلك الرجل يا رجلُ واذا سألت عن رجلين قلت كيف
ذاتك الرجلان يا رجلُ واذا سألت عن رجال قلت كيف اولائك
الرجال يا رجلُ واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة
يا رجلُ واذا سألت عن امرأتين قلت كيف تانك المرأتان يا رجل
واذا سألت عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجلُ واذا سألت
امرأة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة واذا سألتها عن
امرأتين قلت كيف تانك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت
كيف اولئك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاتك
الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال
يا امرأة واذا سألت اثنتين عن امرأة قلت كيف تلكا المرأة يا رجلان
قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ إِذَا خَاطَبْتِ نِسْوَ
وَإِشْرَتِ إِلَى رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ يَا نِسْوَ قَالَ اللهُ تَعَالَى
قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ وَعَلَىٰ هَذَا قِيَاسُ هَذَا الْبَابِ فَإِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَدْمِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ الْغَائِبُ قِيلَ عِنَايَةً بِالْمَسْؤُولِ عَنْهُ وَالْكَافِ بَعْدَ

اسماء الاشارة وهي ذلك وتلك واولائك لمجرد الخطاب ولا موضع لها
من الاعراب لانه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجزر
بالاضافة وذلك محال لان اسماء الاشارة معارف والمعارف لا تضاف
فصارت بمنزلة الكاف في النجاء لان ما فيه الالف واللام لا تضاف
وبمنزلة الكاف في اياك لانه مظهر والمضمرات كلها معارف والمعارف لا
تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كها في هذا ولهذا لا يحسن
ان يقال هذالك ولا هنالك واصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل
فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انها كسرت ذلك لوجهين
احدهما انها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها
والثاني انها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك الا ترى انك لو قلت ذاك
بنفع اللام لالتبس وتوهم السامع ان المراد به ان هذا الشيء ملك لك
فلما كان يؤدي الى الالتباس كسرت اللام لازالة هذا الالتباس وانما
فتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينهما
والكاف في تلكا ايضا للخطاب وما التي بعدها علامة التثنية وكذلك
الكاف ايضا في اولائكم للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع
المذكر وكذلك الكاف ايضا في اولائكن للخطاب والنون المشددة
علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية
والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكْ
بِمَا قَدَّمْتُمْ اَيْدِيَكُمْ ولم يقل ذالكم وقيل انها افرد لانه اراد به الجمع
كانه قال انها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل اوائل الكلم قيل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها
بها بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي
تقطع ما قبلها عن الاتصال بها بعدها فلذلك سُميت همزة القطع فان قيل
ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم
من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنان
واسم واست وامرؤ وامرأة وابن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم
عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وابن فاما امرؤ
وامرأة فانما دخلت عليهما لانهما لهما كان آخرها همزة والهمزة معدن
التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة
عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الأ
انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
في أوله لئلا يبدأ بالساكن واما ما كان مصدرا فنحو انطلاق واقتطاع
واحمرار واحمرار واستخراج واغديان واخرواط واسحنكك واسلنقاء
واحرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واحمر واقتطع واحمر واحمر واستخرج
واغدون واخروط واسحنكك واسلنقى واحرنجم واسبطر ونحو ذلك وانما
دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لئلا يبدأ
بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
لئلا يبدأ بالساكن واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في
قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف
واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفي في كتاب الالف واللام فان قيل فلر
 ففتح الهمزة مع لام التعريف والـف امين قيل اما الهمزة مع لام
 التعريف ففتحت لثلاثة اوجه احدها ان الهمزة لها دخلت على لام التعريف
 وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم
 والفعل والوجه الثاني ان الحرف اثقل فاختراروا له الفتحه لانه اخف.
 الحركات والوجه الثالث ان الهمزة مع لام التعريف بكثرة دورها في
 الكلام فاختراروا لها اخف الحركات وهو الفتح واما همزة امين فانها
 بنيت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون همزة قطع
 مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح همزته
 كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهمزة في نحو ادخل
 وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون الى ان الاصل في هذه الهمزة الكسر وانما ضمت
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل
 ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل وذهب الكوفيون الى
 ان همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان
 كان مضموما ضمت وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع
 لان همزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينهما فرقا على
 جهة التقريب فنقول نفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الاسماء
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي همزة
 وصل نحو همزة أب وابن فالهمزة في أب همزة قطع لانها تثبت في
 التصغير لانيك تقول في تصغيره اي والهمزة في ابن همزة وصل لانها
 تسقط في التصغير لانيك تقول في تصغيره بني ونفرق بين همزة الوصل

وهمزة القطع في الافعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة او
 مضمومة فان كانت مفتوحة فهي همزة وصل نحو ما قدمناه وان كانت
 مضمومة فهي همزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانك تقول
 في المضارع يُجمل ويُحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة
 قطع كالنعل وانما كسرت من اجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فانهم
 لو قالوا اجمل آجَمالا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلما كان
 ذلك يؤدى الى اللبس كسروا الهمزة لازالة اللبس فان قيل فلم فتحوا
 حرف المضارعة في الثلاثي وضموه من الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر
 من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا الاكثر الاخف والاقل
 ١٠. الاقل ليعادلو بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي
 فهلا وجب ضمه قيل انما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثي اكثر
 من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الاكثر اولى
 من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة
 حروفهما فلو بنوها على الضم لآدى ذلك الى ان يجمعوا بين كثرة
 ١٥. الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو
 الفتح وعلى ان بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول
 يُنطلق ويُستخرج يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف
 نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للتشاكل
 لئلا تختلف الاصوات فتتنافر وهي تختص بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم

من بني تميم وغيرهم وهي فرع على التنخيم والتنخيم هو الاصل بدليل ان
 الامالة تنتقل الى اسباب نوجبها وليس التنخيم كذلك فان قيل فما الاسباب
 التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
 في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف منقلبة عن
 الياء او لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء او إمالة لإمالة هذه
 ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في
 عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشئ يعرض للحرف في
 بعض المواضع فنحو قولهم في خاف خاف فأمالوا لان الخاء تكسر في
 خيفت واما الامالة للياء فنحو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان
 واما الامالة لان الالف تنقلب عن الياء فنحو قولهم في رحي رحي وفي
 رحي رحي واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المنقلبة عن الياء فنحو
 قولهم حباري حباري وفي سكارى سكارى واما الامالة للامالة فنحو
 رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قبل حروف
 الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء
 والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم منعت هذه الاحرف
 الامالة قيل لان هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى فتجذب
 الالف الى الفتح وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت
 بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
 قيل انها منعت من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه
 يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
 الحروف تقتضي التصعد فلو املت هاهنا لآدى ذلك الى التصعد بعد
 الانحدار وذلك صعب ثقيل فلذلك منعت من الامالة بخلاف ما اذا
 وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا انبت
 بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا
جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك
انحدار بعد تصعد قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي
اذا كان مفتوحا زاد استعلاء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان
مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما الى جواز الامالة
ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان
كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاءه لانه انحدار بعد تصعد فباعثا هذين
الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد
تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي
هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة
النزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة
النزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت
مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت
مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها فتحتان او ضمّتان فلذلك منعت
الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار القرار وما اشبه ذلك قيل انما
غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء
اكتست تكريرا فقيوت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي وكما
غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من
التصرف او اندل الالف على ان اصلها ياء والحروف لا تصرف ولا

تكون الفاتحة منقلبة عن ياء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في
بلى ويا في النداء قيل اما بلى فانما اميلت لانها اغنت غناء الجملة
واما يا في النداء فانما اميلت لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها
كالنعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان نضم شفتيك
من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضرير والروم وهو ان
نشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضرير
والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر وهذا خالد
والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
الحرف الاخير في الرفع والجرح نحو هذا بكّر ومرت بيكّر فان قيل
فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا ياء في حال
الجرح قيل لوجهين احدهما انها ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
لحقة الفتحة بخلاف الرفع والجرح فان الضمة والكسرة ثقيلتان والوجه
الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤدى
الى ان يكون اسم متسكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام
العرب اسم متسكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء
في حالة الجرح لكان ذلك يؤدى الى ان تلتبس بياء المتكلم فلذلك لم

يبدلوا منه ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة الجذر ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في حالة الجذر ياء وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والجذر على ما بيننا وأما الاثمام فالمراد به ان تبين ان لهذه الكلمة اصل حركة في حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجر الاثمام في حال الجذر قيل لأنه يؤدي الى تشويه الحلق وأما الاتباع فلأنه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لأنها الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر

١. انا ابن مارية اذ جدّ النقر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر

أرنبني بحجلاً على ساقها فهش فؤادي لذاك المحجل

بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلاً جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والجذر قيل لأن حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا كان متوناً في حالة النصب نحو قولك رأيت بكراً ولا تلزمه في حالة الرفع والجذر فان قيل فهلاً جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت البكر قيل حملاً على ما فيه التنوين لأن الاصل هو التنكير فان قيل فهلاً جاز ان يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هذا بكر ومررت ببكر قيل لأنهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لأدى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لأنه ليس في كلامهم شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حقو أحق وجرو أجر وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عدل بكسر الدال لأن له نظيراً في كلامهم نحو ابل وإطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر السين لأنه ليس في الاسماء شيء على وزن فعل الا دُئل وهو اسم دويبة

وَرُئِمَ اسْمٌ لِلْسِتِّهِ وَهِيَ فَعْلَانُ نَقْلًا إِلَى الْأَسْمِيَّةِ وَحَكِي بَعْضُهُمْ وَوَعِلَ فَلَمَّا
كَانَ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى اثْبَاتِ مَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ رَفَضُوهُ وَعَدَلُوا
عَنِ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَقَالُوا مَرَرْتُ بِالْبُسْرِ لِأَنَّ لَهُ نَظِيرًا فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ
طُنَّبَ وَحُرُضَ فَاعْرِفْهُ تَصِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الرابع والستون

باب الإدغام

إِنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الْإِدْغَامُ قِيلَ إِنْ تَصَلَّ حَرْفًا بِحَرْفٍ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ
إِنْ تَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ أَوْ وَقَفَ فَيَنْبُو اللِّسَانُ عَنْهَا نَبْوَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ قِيلَ
فَعَلَى كَمْ ضَرْبًا الْإِدْغَامُ قِيلَ عَلَى ضَرِيَيْنِ إِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ ١٠
غَيْرِ قَلْبٍ وَإِدْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَارِبِهِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَأَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي
مِثْلِهِ فَنَحْوُ شَدَّ وَرَدَّ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ شَدَّدَ وَرَدَدَ لِأَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ
حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ سَكَنُوا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا وَإِدْغَمُوهُ فِي الثَّانِي
وَحُكْمُ الْمُضَارَعِ فِي الْإِدْغَامِ حُكْمُ الْمَاضِي نَحْوُ يَشَدُّ وَيَرُدُّ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ
وَأَمَّا إِدْغَامُ الْحَرْفِ فِي مُقَارِبِهِ فَهُوَ إِنْ تَبَدَّلَ أَحَدُهُمَا مِنْ جِنْسٍ الْآخَرِ ١٥
وَنَدْغَمَهُ فِي الثَّانِي نَحْوُ الْحَقِّ كُنَّةً وَأَنْهَكَ قَطْنَا وَإِسْلَخَ غَنَمَكَ وَأَدْمَغَ خَلْفًا
وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ إِلَّا بَعْدَ
مَعْرِفَتِهَا وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَأَقْسَامِهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ
مَعْرُوفَةٌ وَقَدْ تَبْلُغُ خَمْسَةَ وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ مُسْتَحْسَنَةٍ وَهِيَ النُّونُ الْخَفِيفَةُ
وَهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنٍ وَالْأَلِفُ الْمَالَّةُ وَالْفُ التَّنْخِيمُ وَهِيَ الَّتِي يُنْتَحَى بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ نَحْوُ ٢٠
الصَّلَاةِ وَالصَّادِ كَالزَّاءِ وَالسِّينُ كَالجِيمِ وَتَبْلُغُ نِيفًا وَأَرْبَعِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ
غَيْرِ مُسْتَحْسَنَةٍ وَهِيَ الْقَافُ الَّتِي بَيْنَ الْقَافِ وَالْكَافِ وَالْكَافُ الَّتِي بَيْنَ
الْجِيمِ وَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالشِّينِ وَالصَّادُ الَّتِي
كَالسِّينِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالْبَاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَحَكِي

ابو بكر بانّ الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي انّ منهم من يقول
 في اترد اترد ومخرجها ستة عشر مخرجا فالاول للهزة والالف والهاء
 وهو من اقصى المخلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط المخلق والثالث للغين والحاء وهو من ادنى المخلق مما يلي الفم
 والرابع للنفاس وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجم
 والشين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع
 للضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من
 الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
 ١٠. منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للرّاء وهو من مخرج النون الا انّ الرّاء ادخل بطرف اللسان في الفم
 ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والدال وهو من
 بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والرّاء وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمّى هذه الحروف
 ١٥. الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للتّاء والذال والظاء وهو من بين
 طرف اللسان اطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفاء وهو من باطن
 الشفة السفلى اطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الحياشيم ولا
 عمل للسان فيها فهذه مخرج الحروف وهي تنقسم الى المهبوسة والمجهورة
 ٢٠. والمندقة والمصنّعة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمطبقة
 والمفتوحة والمستعلية والمنخفضة والمعتلة فالمهبوسة عشرة احرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والشين والصاد والتّاء والتّاء والفاء ويجمعها
 قواك سَتَشُكُّكَ خَصَنَةٌ والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا ويجمعها مدَّغَطَا وجعظَر وقل ندّ ضيزن والمندقة ستة احرف

اللام والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها فَرٌّ مَنْ لُبٍّ والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها أَجَدَتْ طَبَقَكَ
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها *
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الأخرى القاف والغين والحاء
 والمخفضة ما عدا هذه السبعة * والمعتلة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهبوسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها والهيس الصوت الخفي
 فلذلك سُميت مهبوسة ومعنى المجهورة انها حروف أشبع الاعتماد في
 موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والمجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلقة انها حروف لها فضل اعتماد على
 ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سُميت مذلقة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأصنعت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة *
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت
 شديدة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت
 بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان
 الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينتفع
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المخفضة عكس ذلك *

ومعنى المعتلة انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل
الموجبة لذلك ولذلك سميت معتلة وسميت الالف والياء والواو
حروف المد واللين اما المد فلان الصوت يمتد بها واما اللين فلانها
لانت في مخارجها واتسعت واوسعت مخرجا الالف ويسمى الهاوي لهويته
في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل
انها لم يجوز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم
الباء في الميم اصح مطرا الا ان الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو
ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها
غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما
يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو ادغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه
ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من
١٠ ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ فاعلماء
ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو
اخفى الراء فحذف على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه وانما لم يجوز ادغام
الحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدي الى الاجتفاف به وابطال
٢٠ ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي الناء والياء والذال والراء
والزاء والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والتون نحو
التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والشاكر
والصابر والضاھر والطائع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

حروف طرف اللسان وحرفان بخالطان طرف اللسان وهما الضاد
والشين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام كثر دورها في الكلام
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتمكنة ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الادغام وإما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلغت قيل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سدس وفي تكسيره اسداس إلا أنهم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوها هاهنا من السين تاء صار إلى سدت ثم ادغموا الدال في
التاء فصارت ست وإما بلغت فأصله بنو العتير إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الادغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الادغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بني العم قال الشاعر

إذا غاب غدو عنك بلعم لم يكن جليدا ولم نعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر نهم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فأعرفه
نصب أن شاء الله تعالى

تم
 كتاب اسرار العربية والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ
 سيبيلد الألماني والنسخة الاولى هي لشيني العزيز المدرس العلامة بدار
 فنون العلوم طوبينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة
 والرابعة مغربيّتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 بأشكوريال بديار الاندلس

فهرس هذا الكتاب

وجه		
٢	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٩	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وبئس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حذّا	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٢	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان وأخواتها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب إنّ وأخواتها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت وأخواتها	الباب العشرون
٦٧	باب الإغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

٦٩	الباب الثالث والعشرون باب المصدر
٧٢	الباب الرابع والعشرون باب المفعول فيه
٧٤	الباب الخامس والعشرون باب المفعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون باب المفعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون باب الحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون باب الاستثناء
٨٢	الباب الثلاثون باب ما يُجَرَّ به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون باب ما ينضب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون باب الترخيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون باب الندبة
٩٩	الباب السابع والثلاثون باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون باب حروف الجرّ
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون باب عطف البيان
١١٧	الباب السادس والأربعون باب البدل

١١٨	الباب السابع والاربعون	باب العطف
١٢٠	الباب الثامن والاربعون	باب ما لا ينصرف
١٢٤	الباب التاسع والاربعون	باب اعراب الافعال وبنائها
١٢٩	الباب الخمسون	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
١٣١	الباب الحادي والخمسون	باب حروف الجزم
١٣٢	الباب الثاني والخمسون	باب الشرط والجزاء
١٣٤	الباب الثالث والخمسون	باب المعرفة والتكرة
١٣٧	الباب الرابع والخمسون	باب جمع التكسير
١٤٢	الباب الخامس والخمسون	باب التصغير
١٤٦	الباب السادس والخمسون	باب النسب
١٤٩	الباب السابع والخمسون	باب اسماء الصلات
١٥٢	الباب الثامن والخمسون	باب حروف الاستفهام
١٥٤	الباب التاسع والخمسون	باب المحكاة
١٥٦	الباب الستون	باب الخطاب
١٥٧	الباب الحادي والستون	باب الالفات
١٦٠	الباب الثاني والستون	باب الامالة
١٦٣	الباب الثالث والستون	باب الوقف
١٦٥	الباب الرابع والستون	باب الادغام

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحيح	صفحة	سطر	صحيح
١٢	٤	اختص	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	دَابَّتْ
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الذي
—	١٥	يفتح	٧٦	١٩	هذا
٢٦	٢	جاء هذا المجمع	٨٤	١٨	وتخفيفها
٢٧	٢٤	التفاض	٨٦	٩	إِذَا
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رب
٣٠	٦	بها	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	اوله
—	٢٣	لما ذا	٩٩	٨	تفجعه
٣١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بعلة
٣٢	٥	ولما	١٢٣	٥	الاعجمي
—	٧ و ١٠	المبتدا	١٢٠	١٢	ويله
٤٤	١١	وسكون	١٢٣	١٥	يقنضي
—	٢٤	حتى	١٢٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	قرأ تلك عورات
٥٦	١	انها	—	٦	جنات
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردوا
٦٤	٦	يبين	—	٢٠	درع دريع

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	وَرَّيَّةٌ	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	الفود	١٥٨	١٨	يبتدا
—	١٢	الذبا التيا	١٦١	١٢	عبادا
١٤٧	٩	فعيل	١٦٨	١٧	ادغما
١٥٥	١١	فلما	١٦٩	٢	ان
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المتبدا
—	١٦	امراين			

IBN AL ÂNBARÎ'S
ASRÂR AL 'ARABÎYA

HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,
Dr. Phil.



LEIDEN. — E. J. BRILL.
1886.

Druck von E. J. BRILL in Loidon.

V O R W O R T.

Als ich im Frühjahr 1883 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der أسرار العربية des Ibn al Anbârî († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kautzsch (samt Edition des باب الحبال in Z D M G 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

Liebenswürdigkeit gab mir derselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 83 (was bei Casiri nicht steht) die أسرار العربية enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebini-scher Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 30) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen قال und وهو lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) وا عيدما وا حمتى الشامتنياء, Cod. Berol. 30 hat nur وا جُمجتى انشامتنياء, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuften شواهد zu gute kommen zu lassen, [für den zweiten Theil nach Guidi: Gemâleddini Ibn Hišâmi Commentarius in carmen Ka'bi ben Zoheir Bânat Su'âd appellatum p. ٩٧ Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbârî's Person verweise ich nur auf Kautzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basrenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbârî كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur مسائل الخلافية genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbârî كتابنا الموسوم بالاسماء في 16 Z. 11, 12 شرح السبع 119 Z. 1, 109 Z. 1 ولام كتاب الالف ولام 17. Jeder, der die fast durchweg leicht verständlichen, klaren Antworten (immer mit قيل eingeführt) auf die meist knappen Fragen (mit ان قال فائل zu Beginn der Capitel, mit فان innerhalb derselben bezeichnet) liest, wird dem Urteil Hâggî Halfa's I 282 (n. 654) über unser Compendium beistimmen müssen dass es ein تأليف سهل المأخذ sei. Es wird selbst von Anfängern, auch im Orient, als passendes Introductionsbuch in die arabische

Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Professoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn,
3. August 1886.

Dr. CHR. F. SEYBOLD.
